الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الوزارة المنتدبة لدي الوزير الأول المكلفة بالبيئة

خطة العمل الوطنية

من أجل البيئة

أكتوبر 2012

مدخل عام
؟؟؟؟؟؟؟؟؟

II الوضعية الميدانية

2 1 تطور التدهور في الأوساط الطبيعية

2 1 1 التصحر وفقدان الموارد الطبيعية الغابية

تنتمي موريتانيا للبلدان الأكثر تضررا بالقحط (الجفاف)، نتيجة النقص المتكرر والبنيوي في التساقطات المطرية، وما نتج عن ذلك من انزياح خط المطر 300 مم نحو الجنوب، والذي لم يعد يطال سوى جزء ضئيل من التراب الوطني (أقل من 5 % من مساحة البلد).

وتنعكس النتائج المأساوية لهذه الوضعية بصفة جلية على نظم الإنتاج الزراعي والغابي الرعوي، بسبب التغيرات التي أصابت بنية التربة، وتدهورها الطبيعي وفقدان إمكانياتها الزراعية. وينضاف إلى ذلك نظم الاستغلال المنجمي والبحري والشاطئي، والتي لا تخلو من مساس بقضية أخلاقيات البيئة.

أ . تدهور الموارد الغابية

ما انفك المخزون الغابي في موريتانيا يتدهور، حيث وصل في بعض المواضع إلى وضعيات لا رجعة منها، بفعل التأثير المتضافر لضعف التجدد في الغطاء النباتي، والتركّز المفرط للمواشي في مناطق سبق أن صارت هشة، والقطع المفرط للأشجار لحاجيات الطاقة الخشبية وتغذية المواشي. وينضاف إلى ذلك اختفاء الغابات من آلاف الهكتارات لأغراض التهيئة المائية الزراعية (وخاصة في حوض نهر السينغال وحوض كوركول) وضعف الوسائل في الحكم البيئي (الوسائل المؤسسية والمعدّاتية والمالية والبشرية التي تتوفر عليها الإدارات المكلفة بتسيير الموارد الغابية).

ب . **تدهور الأراضي**

إنّ ازدياد حركية التدهور الفيزيائي والكيميائي للأراضي مقلقٌ جدا، نظرا لقدرات البلد على مواجهة تلك الوضعية. فالتعرية الريحية مستمرة، مع ما ينجم عنها من حركية الكثبان وزحف الرمال الذي يضر كثيرا بالمجالات الحيوية (السكن والزراعة والتنمية الحيوانية)، والمنشآت القاعدية (الطرق المطارات السكة الحديدية إلخ).

أمّا التعرية المائية، والتي توجد أساسا في منطقة كيديماغا وعرضيّا في البراكنة ولعصابة، تزيد من انجراف التربة وحفر السواقي (الخنادق الصغيرة) وتحطّم حافتي النهر، وافتقار التربة.

أما التدهور الكيميائي ـ تحت التأثير المتضافر لضعف التهطال وقوة التبخر ـ فيسبّب ارتفاع الأملاح شيئا فشيئا بواسطة الخاصية الشعرية، وتملّح التربة، ولاسيما في منطقة مصب نهر السنغال والشاطئ. وتؤدي جميع أنواع تدهور التربة إلى انخفاض بيّن في الخصوبة وما يستتبع ذلك من تهديد للأمن الغذائي للسكان.

ج . **تدهور التنوع الحيوي**

- **تدهور المجموعة النباتية**

قد يكون الجفاف الذي تعرفه بلادنا منذ 1970 من وراء اتساع نطاق الصحراء على حوالي 150 ألف كم مربع، ومن وراء تغير التوزيع الجغرافي في المناطق الزراعية البيئية. فالقحط هو المسؤول الأول عن تدهور الغطاء النباتي. وينضاف إلى ذلك عوامل أخرى في تدهور المجموعة النباتية والغطاء النباتي (الرياح الرملية، الاستصلاح الزراعي، الطلب على الطاقة التقليدية من حطب وفحم، الحرائق الريفية، ضغط المواشي).

- **تدهور المجموعة الحيوانية**

عند اختفاء المساكن الطبيعة للحيوانات، هاجرت عدة أنواع نحو أوساط أخرى بحثا عن ظروف سكنية أكثر ملاءمة. فقد حُطِّمت آلافٌ من الأروقة التي كانت تمثل ملاذا للحيوانات خلال فترة الجفاف، وذلك لغرض إنتاج خشب التدفئة والفحم ومعدات البناء (أعمدة، أوتاد، ...). وقد أبيدت عدة أنواع حيوانية بسبب القنص الخارج على القانون والحرائق وانعدام إجراءات الحماية والتسيير المستديم للموارد الحيوانية في موريتانيا.

- **التدهور في إطار المعيشة**

من النتائج الجلية للجفاف والتصحر : التدهور العام في إطار المعيشة للسكان ووقوع شريحة هامة في نطاق الفاقة والعوز (ولا سيما في الريف وأطراف المدن)، والنزوح من الأرياف، والتحضّر المتسارع.

2 1 2 **حفظ وتسيير التنوع الحيوي**

- **التأثيرات المتوقعة للتغيرات المناخية في المناطق الشاطئية**

تقع موريتانيا ـ في جزء كبير منها ـ ضمن المنطقة القاحلة (أكثر من 70 % من مساحتها)، وهي مع ذلك تضم منظومات شاطئية ذات موارد بحرية وبرّية ثمينة بالنسبة لتنميتها المستديمة (التنوع الحيوي، الأمن الغذائي، إمداد السكان بمداخيل، وميزانية الدولة). إلا أنّه،

منذ 30 سنة، تواجه إنتاجيةَ هذه المنظومات البيئية تهديداتٌ من مرتبة مناخية (التغيرات المناخية) وبشرية (انتشار النشاطات البشرية والممارسات غير المستديمة).

وتعاني المنطقة الشاطئية (التي تضم أكبر تجمّعين حضريين في البلد : نواكشوط ونواذيبو) من ضغطٍ متزايد يرتبط بنشاطات استكشاف واستغلال المركّبات الهيدروكربونية، وحركة سير السفن في عرض البحر والصيد والتحضّر المتسارع.

وهكذا، ما فتئت منطقة الشاطئ تتعرض لتدهور قيّمها البيئية والمناظرية (تغيّر خطّ الشط، هشاشة الشريط الرملي، الفرط في استغلال موارد الصيد)، ولسوء التسيير للنفايات والدفوق، ولنزاعات الاستغلال.

إلا أنّ موريتانيا، وعيا منها بالمصلحة الإستراتيجية لمنطقتها الشاطئية والبحرية، وضعت في صميم اهتماماتها التسيير المندمج لهذه المنظومات البيئية الشاطئية التي اشتهرت بثرائها في الموارد الطبيعية. وقد أخذت في الحسبان أهداف التنمية المستديمة في مختلف السياسات العمومية وفي تسيير المجالات والموارد الطبيعية (الصيد، النفط، ...إلخ). وفي هذا الإطار بالذات، تتمتع بوضع حمائي عدةُ مواطن حرجة بالنسبة لتكاثر الموارد الطبيعية المتجددة، وعدة مواقع بالنسبة للتنوع الحيوي، هي : الحظيرة الوطنية لحوض آركين، ومحمية المجال الحيوي العابر للحدود ف منطقة دلتا نهر السينغال التي تغطي الحظيرة الوطنية لجاولينغ وشط طبول، إلخ.

إنّ الاستغلال المستديم للموارد الطبيعية، والتي هي متوزعة في معظمها بين مختلف بلدان شبه المنطقة، سيبقى رهين رؤية مشتركة تحترم قواعد الحكم الجيد المعتمد على مبدإ الحيطة ومقاربة المنظومة البيئية. فهذه الرؤية المشتركة بالذات هي التي تشكل القيمة المضافة لـ "البرنامج الإقليمي لحماية المنطقة الشاطئية والبحرية في إفريقيا الغربية"، وهي التي تمكن من التطرق للإشكاليات البيئية التي تتجاوز الحدود الوطنية (موريتانيا، السينغال، الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، غينيا، سيراليون).

- **حفظ وتسيير المناطق البحرية والشاطئية**

تضم موريتانيا منطقة شاطئية وبحرية تغطي من الجنوب إلى الشمال المناطق الرطبة في منطقة مصب النهر، وسبخة آفطوط الساحلي وخليج آركين. فهذه الوحدة البيئية الوظيفية تشمل أجزاء بحرية وجزرية وقارّية من التراب الوطني. فالجزء البري، على طول حوالي 70 كلم، يضم في منطقته الجنوبية الجزء الإقليمي الذي يشكل جزء لا يتجزأ من "محمية المجال الحيوي العابر للحدود" في منطقة مصب نهر السينغال، والتي تشمل ـ علاوة على الحظيرة الوطنية لجاولينغ ـ شط الطبول وجزر آفطوط الساحلي. أما الجزء البحري، فيمتد على طول 720 كلم من الرأس الأبيض حتى الحدود مع السينغال.

وهي تضم "منطقة اقتصادية حصرية" تخضع لتأثير ظاهرة "صعود مياه قاع البحر" في شمال غرب إفريقيا. وتغطي هذه المنطقة ما يناهز 230 ألف كلم مربع، مع هضبة قارّية مساحتها 39 ألف كلم مربع. وفي شمال رأس تيمريس، تضم الهضبةُ القارية (بعرض 40 إلى 60 ميلا) منطقةً كبيرة من القيعان المرتفعة : هي : حوض آركين. ويضم الطرف الشمالي من هذه الواجهة البحرية ـ على مستوى خليج الكلب السلوقي ـ موقعين ذَوَيْ أهمية بيئية استثنائية، ألا وهما "محمية عجل البحر" في الرأس الأبيض، و"خليج النجم".

وتتمثل تجليات التغيرات المناخية في المناطق الشاطئية في الاحترار، وارتفاع مستوى البحر، وتغير نظام الرياح، وازدياد وتيرة العواصف البرّية والبحرية. فبالنسبة لارتفاع مستوى البحر، فإنّ نتائج تطبيق النماذج الجوية الشاملة على الظروف المحلية، والتي قدّمت في الدراسة المنجزة في 2008 حول "الهشاشة وتقويم آثار تغير المناخ في المنطقة الشاطئية والبحرية في موريتانيا"، بيّنت أنّ مستوى البحر سيرتفع ب 5,8 سم في 2020 وبـ 15,5 سم في 2015. وستكون التأثيرات على أوساط المنطقة الشاطئية ـ فيما يتعلق بالارتفاع والعواصف ـ ستكون كما يلي :

- حدوث غمر بحري من المواضع الهشة من الشاطئ ؛
- تسرّب بحري جوفي يمكن أن يزيد من ارتفاع مستوى البحيرات الجوفية ؛
- حدوث تعرية قوية يمكن أن تسبب تراجع خط الشط (على سبيل المثال : انهيار جانب من كهف عجول البحر في الرأس الأبيض، تسارع التعرية جنوبَ ميناء الصداقة في نواكشوط)، أو حتى في بعض الحالات غمرَ الجزر الصغيرة، مثل ناير ونيرومي والزيرة في الحظيرة الوطنية لحوض آركين ؛
- زحف الرمال على المدن والمنشآت (الطرق المبني ..إلخ) بسبب العواصف الرملية الآتية من التربة المعراة.

- **البيئة والموارد الطبيعية**

تتعرض "المنطقة الاقتصادية الحصرية الموريتانية" لتأثير منظومتين أساسيتين من التيارات السطحية : تيار كناري القادم من الشمال، وتيار غينيا الاستوائي القادم من الجنوب. فعلى مستوى هذه المنطقة، تساعد إنتاجيةً المنظومات البيئية البحرية ظاهرةُ صعود المياه العميقة (ولاسيما من فبراير إلى يونيو)، والتي تمتاز بصعود مياه محيطية غنية بالمواد الغذائية، وبانزياح الجبهة الحرارية (من مايو إلى نوفمبر، ثم إلى دجمبر حاليا) الناتجة عن تلاقي المياه المعتدلة الباردة (خط الحرارة 22 درجة مئوية) والمياه الاستوائية الحارة (خط الحرارة 24 درجة مئوية).

إنّ التجاذب بين هذه التيارات في ظروف طبيعية خاصة (وجود قيعان مرتفعة، وهضبة قارية عريضة، وفترة حلول الكتلة الحيوية من الأعلاق النباتية بالقرب من الشاطئ، وهبوب رياح ساحلية تتجه من الشمال إلى الشمال الغربي) تفسر ثراء هذه المنطقة البحرية

من الموارد الحيوية. وبالنسبة للمنظومات التي تخضع لظاهرة صعود المياه العميقة، "يتباين الثراء بشدة على سلم وسط، وتتمثل المناطق الأكثر إنتاجية بازدياد على شكل قطع متحركة في المحيط". وبالنسبة للمنظومات البيئية في المناطق الشاطئية، تعتبر المعاشب المحارية ذات النباتات بادية الزهر بمثابة مخزون للتنوع الحيوي، والكائنات الحية المرتبطة بها (الأسماك، القشريات، رأسيات الأرجل، ..إلخ) يمكن أن تتدهور بسهولة بفعل البشر.

تشكل هاتان المنظومتان البيئيتان مكانا لنمو مجموع السلسلة الغذائية، منذ الأعلاق الحيوانية والأجسام اللافقارية حتى الحلقات العليا (الأسماك، الثدييات البحرية، طيور البحر) التي تجد فيها على مدار السنة غذاءً وافرا.

ويشكل الحفاظ على التنوع الحيوي (الذي ما فتئ يتعرض شيئا فشيئا للهشاشة) أولويةً وعنصرا جوهريا في ديمومة بعض الأملاك والمنافع التي توفرها المنظومات البيئية الشاطئية، والتي من بينها موارد الصيد في هذه المنطقة الاقتصادية الحصرية.

ونظرا لهذا المناخ المائي، فإنّ المنطقة الاقتصادية الحصرية تمثل مكانا لتوارد أنواع حيوانية ونباتية آتية في نفس الوقت من أوساط معتدلة وأوساط استوائية : فقد أحصي أكثر من 300 نوع في مقبوض الصيد، وحوالي 170 نوع قابلة للتسويق.

وتصنّف هذه الأنواع عادة إلى مجموعتين كبيرتين : الموارد السطحية وموارد الأعماق.

وتوفر المخزونات الأساسية (الأخطبوط، الجمبري، القاعيات الصغيرة، التونيات الكبيرة والمحار) احتياطا للمقبوض الصيد المسموح به من أكثر من 1,7 مليون طن. وهذه الموارد تستغل بتمام أو بإفراط (فبالنسبة لاحتياط مسموح به بحوالي 1,2 مليون طن، تجاوز المقبوض، في جميع شعب الصيد سنة 2010، مليونا من الأطنان، بحسب المقبوضات المصرّح بها.

إنّ تنوع الأنواع والإنتاجية البيولوجية، اللذين تتوقف عليهما المصايد، يعرفان تغيرا موسميا هاما، تزيده آثار الاحترار المناخي والاستغلالُ المفرط للأساطيل المحلية والأجنبية والصناعية والتقليدية.

- **المخاطر النفطية**

لقد بدأ في 2006 استغلالُ منجم شنقيط بعمق يناهز 800 م (على بعد 70 كلم جنوب نواكشوط و 80 كلم من الشاطئ)، وما يزال متواصلا بإنتاج يقل كثيرا عن التوقعات الأصلية (10000 برميل في اليوم في مايو 2008، مقابل 50 إلى 60 ألف برميل في اليوم كما كان متوقعا). وقد استكشفت مناجم نفطية أخرى (تيوف 1 ؟ والشمالي : 400 مليون برميل) وغازية (بندا : 500 مليون مكافئ برميل).

إنّ الفريق العلمي المستقل الذي يقوّم النشاطات الغازية والبترولية في موريتانيا، بعد أن ذكّر بأهمية الاستغلال المستديم لمناجم المحروقات، أنذر بكون الصيد يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الموريتاني، مبرزا كون "المنافع الاقتصادية التي توفرها المنظومة البيئية البحرية ـ بمفهوم تقويم الألفية للمنظومة البيئية في 2005 ـ مرتفعةٌ جدا فيما يتعلق بالصيد. فالصيد بشكليه الصناعي والتقليدي يوفر ما يقارب ثلث الدخل الوطني ويشكل أكبر مشغّل في البلد).

- **منطقة مصب النهر**

على مستوى الضفة اليمنى لمنطقة مصب النهر، مكّنت استعادة الانتظام المائي في منطقة الحظيرة الوطنية لدياولينغ من الرجوع إلى التوازن البيئي الذي كان سائدا قبل السد : فقد صارت الحظيرة وسطا غنيا بالتنوع الحيوي في اتساع مستمر. وفي هذا المجال المستعاد، توفر منظومة المنغروف، بفعل ثراء وسطها الحيوي، نفعا بيئيا واقتصاديا خاصا : تعشيش الطيور، إعادة تشكل مخزون الأسماك ومناطق الرعي، ....إلخ. وهكذا، نشأ عن استعادة المجموعة الحيوانية والنباتية نموُّ النشاطات الاقتصادية التي يستفيد منها السكان المحليون : الصيد التقليدي لغرض الاقتيات (600 صياد)، ورعي المواشي (123 نوع عشبي) ونشاط القطف لنبتة "تشانت" وشجرة "آمور"، على التوالي لصناعة الحصاير ودباغة الجهود.

إنّ المنظومات البيئية البحرية والشاطئية الموريتانية تضم مواقع استثنائية في الحوض الوطني لدياولينغ (16 ألف هكتار) والحظيرة الوطنية لحوض آركين (000 200 1 هآ) وخليج النجم في داخلت نواذيبو. وتتمثل المساكن المنتجة على مستوى المنظومات البيئة والشاطئية في المصّاب والمعاشب والمنغروف ومنابت الحلفاء، وكذا مساكن أخرى موجودة وما تزال غير معروفة (الرمل الجيري، حقول المحار، مراجين المياه الباردة ... إلخ). وما تزال هذه المساكن أماكن للعبور والتكاثر والتغذية لكثير من الأنواع سواءٌ الحيوانية والنباتية. وتشكّل المعاشب و"ظاهرة صعود المياه العميقة" في المنطقة الكائنة شمال رأس تيميريس مصدرا لإنتاج أوّلي استثنائي يقع في بداية سلسلة غذائية معقدة ينشأ عنها ثراءٌ حيواني متنوع.

وتلعب الحظيرة الوطنية لحوض آركين وخليج النجم دورا بيئيا مشهودا في الحفاظ على التنوع الحيوي على المستوى الوطني وشبه الإقليمي والدولي : فبصفتهما مسارئ للأسماك ومحاضن في بعض الأوساط الحيوية، يشكّل هذان الموقعان ملاذا للإيواء أو العبور بالنسبة للطيور (ولا سيما حظيرة آركين التي تشكل ملتقى شتويا عالميا لحوالي مليوني طائر، وموقعا للتكاثر لنحو 40 ألف طائر معشش)، وملاجئ لعدة أنواع مهددة أو عطوبة : السلاحف، الدلافين المسنّمة، ثدييات بحرية أخرى ...إلخ. وتؤوي حظيرة آركين أيضا ساكنة تتكون من الصيادين التقليديين (حوالي 1200 من إيمراكن موزعين حاليا على 7 قرى) ومنمي الإبل.

والظاهر أنّ أوساط المحار في المعاشب التي توجد بها باديات الزهر، والتي تغطي المواحل الموجودة في قاع خليج آركين، الظاهر أنها مسؤولة عن إنتاج أوّلي جد مرتفع في الأعماق البحرية.

وتنتمي الحظيرة الوطنية لدياولينغ إلى مركّب بيئي يشكل منذ 2005 جزءا من محمية المجال الحيوي العابر للحدود في منطقة دلتا نهر السينغال (دشنت في 2009 وتغطي أكثر من 200 ألف هكتار) ؛ وهي منطقة ذات تنوع حيوي كبير من الأنواع المصبّية والبحرية والبرّية، تشكل حظيرة دياولينغ نواتها المركزية.

ومنذ بناء سدّ دياما، يسود نبات "تيفا" المجموعة النباتية في المصب ؛ ويتعلق الأمر بنوع ذي نتائج وخيمة متعددة : عائق في وجه عبور الأسماك إلى الأضوات، انخفاض المساحات الخصبة، إلخ. وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالتلوث المحتمل عن طريق مبيدات الآفات يطرح نفسه شيئا فشيئا، من جرّاء الطروح غير المراقبة في المساحات الزراعية.

3 1 2 تسيير الشاطئ

في موريتانيا، يشكل الشاطئ منطقة اقتصادية من مرتبة أولى (النفط، الصيد، التبادلات عبر الموانئ، تصدير مناجم الحديد، النشاطات السياحية ...). وهو منطقة بيئية ذات أهمية عالمية (منطقة حوض آركين) تضم أهم المناطق المحمية في البلد (حظيرة جاولينغ، محمية شط طبول، المحمية العابرة للحدود) والميناءين الموريتانيين (ميناء الصداقة وميناء نواذيبو).

إنّ أكثر من 3/2 من الساكنة الموريتانية يعيشون على أقل من 10/1 التراب الوطني، وأكثر من 40 % من السكان يعيشون في المناطق الشاطئية (نواكشوط ونواذيبو). وتسجل مدينة نواكشوط نسبة نمو سنوي بمعدل 3,7 %. فالمنطقة الشاطئية الموريتانية تؤوي ساكنة من 885 694 نسمة، أي أكثر من ربع سكان البلد. ويتوزع هؤلاء السكان على تراب المجموعة الحضرية لنواكشوط (195 558 ساكن) وبلديات نواذيبو (337 72 ساكن) ونوامغار(4151 ساكن) والعرية (7496 ساكن) وتكند (12170 ساكن) وامبلل (14129 ساكن)، وكرمسين (6408 ساكن)، ونجاكو (8440 ساكن)، وكذا على الأجزاء الشاطئية من بلديتي بولنوار (1268 ساكن) وواد الناقة (10291 ساكن).

لقد كان الشاطئ الموريتاني موضع تقطيع توجيهي إلى 17 منطقة تضم تصنيفات مختلفة : مناطق محاذية للمدن، خلجان هشة، كثبان شاطئية متحركة...إلخ. فبالنسبة لكل واحدة من هذه الوحدات، تم تحديد المخاطر والتخصيص وسبل التهيئة.

إنّ هذه المنطقة الشاطئية التي لا مراء في أهميتها ليست على الرغم من ذلك في مأمن من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية. ففي الواقع، فإنّ المنخفضات التي شيدت فيها أحياء

وبنية تحتية تقع في بعض الأماكن في مستويات تضاريسية أخفض من مستوى البحر ؛ مما ينتج عنه مخاطرُ غمرٍ كبيرة ناتجة في نفس الوقت من الانفلات البحري والفيضان بسبب مياه الأمطار أيضا. وبالنظر إلى هشاشتها القصوى، يتوجب الشروع في إجراءات للتأقلم مع التغيرات المناخية، لتفادي تقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المذكورة وفي البلد عموما.

إنّ السياق العام في البلد مُوَاتٍ لتنفيذ تدخلاتٍ للمحافظة على التنوع الحيوي. وللتدليل على ذلك، فإنّ القطاعيْن المكلفيْن بالبيئة والصيد أنشآ بواسطة مقرر مشترك رقم 2346 بتاريخ 2010/09/1 لجنة للتوجيه والمتابعة لـ "مُوَجِّهِ التهيئة الشاطئية" لخليج النجمة في ناحية نواذيبو. ومن جهة أخرى، وفي ما يتعلق بـ "محمية المجال الحيوي العابر للحدود"، عُيّنت كذلك هيئات التنسيق، وصارت جاهزة للعمل : اللجان الوطنية، اللجنة المشتركة بين البلدين، والمجلس العلمي والفني. إنّ الغرض من التسيير العابر للحدود لمحمية المجال الحيوي لمنطقة دلتا نهر السينغال هو تسهيل التعاون المشترك، من أجل تسيير الموارد الطبيعية في هذا الفضاء المشترك بين موريتانيا والسينغال.

وبصفته عنصرا سياقيا مواتيا في مجال التقنين، تجدر الإشارة إلى أنّ المرسوم رقم 2004-094 بتاريخ 2004/11/04 المتعلق بدراسة الأثر البيئي عُدّل وكمّل بواسطة المرسوم 2007-105 بتاريخ 2007/04/13، من أجل أن يدمج فيه التقويم البيئي ويطبق. وفي هذا الإطار، يُلزَم الفاعلون في القطاع الناهض للمواد الهيدروكربونية، وفق دراسة الاثر البيئي، بإعداد وتنفيذ خطةٍ للتسيير البيئي، وذلك من أجل ضمان التسيير المستديم لنشاطات الاستكشاف والاستخراج والنقل للمنتجات البترولية.

4 1 2 المجالات الحضرية والصناعية

تتمثل اليومَ خصوصيةُ التجمّعات الحضرية الكبرى في موريتانيا بكونها تضم صناعاتٍ استخراجية كبرى، ولا سيما الصناعات المعدنية : الحديد في نواذيبو والزويرات، الذهب والنحاس في أكجوجت، المقالع في مشارف المدن، وكذا الصناعات التحويلية للسمك وخاصة في نواذيبو ونواكشوط. ثم إنّ هاتين المدينتين مزوّدتان بمنشآت حضرية ومنشآت محاذية جدّ نشطة، مثل الموانئ (ميناء نواكشوط المستقل المسمى ميناء الصداقة، ميناء نواذيبو المستقل، موانئ الصيد التقليدي في نواذيبو ونواكشوط، الميناء المعدني في نواذيبو).

أما الشبكات الطرقية في هذه المدن، ففي اتساع مستمر، ونفس الشيء بالنسبة لشبكات الصرف الصحي. وتتطلب تنمية هذه المدن عملياتٍ لإعادة هيكلة بعض الأحياء الموسومة بالهشاشة، وتهيئة مراكز المدينة والفضاءات الخضراء والحدائق الحضرية وكذا نشاطات

أكثر عمقا في مجال النقل الطرقي الحضري وبين المدن. وتتضاعف كذلك أنشطة مختلفة، مثل المسالخ والمدابغ ومصانع الإسمنت والمحطات المرفقية (تخزين وتوزيع المحروقات).

ويشكّل استغلال الموارد المعدنية مصدرا للأضرار البيئية من نمط تلوث الهواء (الغبار في حالة الاستغلال تحت الهواء الطلق) والمياهِ السطحية والجوفية (التلوث بمركّبات السيانورية في حالة استخراج الذهب الممارس قديما في منجم أكجوجت وحديثا في منجم تازيازت).

2 1 5 تسيير المنتجات الكيميائية والنفايات

إنّ تسيير المنتجات الكيماوية والنفايات واحدٌ من مواضيع الساعة في موريتانيا، ويتناغم مع المتطلبات الدولية الجديدة في مجال التسيير البيئي ومكافحة أنواع التلوث الكيماوي.
فموريتانيا طرفٌ معنيٌّ وقد انضمت لمختلف الاتفاقيات والاتفاقات الدولية في هذا الشأن :

1. "اتفاقية روتردام حول إجراء الموافقة المسبقة عن دراية" المطبّقة على بعض المنتجات الكيماوية والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية ؛
2. "اتفاقية استوكهلم حول الملوثات العضوية المستعصية" الموقعة في مايو 2001 ؛
3. "المقاربة الاستراتيجية للتسيير الدولي للمنتجات الكيماوية" (سيكام)
4. اتفاقية بازل لمراقبة انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود، والتخلص منها،
5. اتفاقية باماكو حول حظر استيراد النفايات الخطرة ورقابة حركتها عبر الحدود في إفريقيا.

لقد عززت موريتانيا ترسانتها القانونية، وصادقت على اتفاقيات أخرى تعالج تسيير المبيدات وحماية النباتات :

- الاتفاقية الدولية لحماية النباتات (منظمة الفاو)
- الاتفاقية الإفريقية حول الصحة النباتية (الاتحاد الإفريقي)
- الاتفاقية المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة "السلس" حول توحيد المبيدات ؛
- اتفاقية التنوع الحيوي (الأمم المتحدة)؛
- الاتفاقية الدولية لحماية النباتات. تحدد هذه الاتفاقية التقنين في مجال استيراد النباتات والمنتجات النباتية (مبيدات الآفات) ؛
- بروتوكول قرطاجنا حول درء مخاطر التقنيات الحيوية (السلامة الحيوية).

يمتاز السياق المؤسسي في موريتانيا بتعدد الفاعلين والمنظمات المؤسسية والمتدخلين في المجال البيئي، ولا سيما في تسيير المنتجات الكيماوية والنفايات :

- وزارة الداخلية (مديرية الحماية المدنية) : تكلف بردع ومكافحة ورقابة المواد السامة والخطرة، والمخاطر التي يتعرض لها المواطن (المرسوم رقم 046-2002 بتاريخ 2002/03/11) ؛
- وزارة المالية (المديرية العامة للجمارك) : تكلف برقابة دخول وخروج المنتجات الكيماوية (المرسوم رقم 2000-05 بتاريخ 2000/1/10)) ؛
- وزارة الصحة (مديرية الوقاية الصحية والمركز الوطني للسلامة الصحية) : استخدام المبيدات، اليقظة ورقابة وجود "الملوثات العضوية المستعصية" (المرسوم رقم 76-2000 بتاريخ 2000/09/20) ؛
- وزارة التجارة (مديرية التجارة الخارجية، ومديرية حماية المستهلك، والتنافس وردع التهريب) : تلعب دورا هاما في رقابة وتسيير المبيدات (المرسوم رقم 70-98 بتاريخ 1998/01/10) ؛
- المؤسسة العامة لمراقبة الواردات : تكلف بإحصاء جميع الواردات إلى موريتانيا، ولا سيما ما يخص المنتجات الكيماوية ؛

فيما يتعلق بالتشريع الموريتاني، فقد نُشر العديد من النصوص القانونية الأساسية بالنسبة لتقنين وتسيير المنتجات الكيماوية :

- القانون رقم 2000-45 المتضمن القانون الإطاري للبيئة بتاريخ 2000/07/27 ؛
- القانون رقم 2000-042 المتعلق بحماية النباتات بتاريخ 2000/07/26 ؛
- المرسوم رقم 2002-062 المتضمن تطبيق القانون 042-00 بتاريخ 2000/07/26 المتعلق بحماية النباتات ؛ تشكل هذه النصوص الامتداد المنطقي لنصوص سلفت بشأن تسيير المنتجات الكيماوية، لكنها بقيت مهجورة بسبب عدم تطبيقها. يتعلق الأمر بمدونة السلامة الصحية (الأمر القانوني رقم 84-2008 بتاريخ 10 سبتمبر 1984) ومدونة الماء (الأمر القانوني رقم 85-144 بتاريخ 1985/07/4). وفي ذات الإطار المتعلق بالانسجام في التسيير البيئي، يحدد المرسوم رقم 86-2006 / و أ صلاحيات وزير البيئة وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه. ويأتي ليعزز الجهاز القائم ويعوض المرسوم رقم 028-99 بتاريخ 20 يوليو 1999 والذي يعطي صلاحية تسيير المنتجات الكيماوية والنفايات إلى الوزارة المكلفة بالتنمية الريفية والاستصلاح الريفي.

لقد صادقت موريتانيا على عدة اتفاقيات حول التقنين وتوحيد المبيدات في دول السلس. وفي غمرة الجوانب النظامية، يوجد كذلك قانون يتعلق بحماية النباتات والمنتجات النباتية يأخذ في الحسبان أبعادَ الإنتاجية واستخدام هذه المواد.

ويشكل اليومَ القانونُ الإطاري للبيئة أداة للتلاقي تعزز كذلك بصفة عملية جميعَ الجوانب المتعلقة بالبيئة إجمالا وخصوصا، وتبسط وتبرهن على الجوانب المتعلقة بالتنظيم المنهجي واستخدام وإنتاج المنتجات الكيماوية والنفايات.

6 1 2 التلوث ومخاطر الكوارث

يندرج تسيير المخاطر والكوارث في الأجندة السياسية للأمم المتحدة في موضوع التسيير البيئي، ولا سيما في مجال درء الكوارث. وقد اعتمد المؤتمر الدولي المنظم في "كوب" في اليابان 2005 تسييرا مشتركا لهذه الإشكالية لتنزيلها إلى خطة عمل ممكنة في أفق 2005 - 2015 لتمكين الدول من مواجهة الأخطار والتقلبات الطبيعية التي تحكم المجال الأرضي لبيئتها.

وفي هذا الفضاء التفكيري والعملي، أدرَجت موريتانيا على غرار بلدان أخرى هذه القضية في صميم سياستها العامة في مجال التنمية المستديمة والبيئة.

تمتد خريطة المناطق الهشة والمعرضة لأخطار الكوارث في موريتانيا على محور شاطئ الأطلسي وتمتد محاذيةً نهرَ السينغال، وتتشابك وتتشعب على محور نواكشوط النعمة ؛ مما يهدد بلدتي مقطع لحجار وبومديد بالفيضان، معرضا إياهما لأخطار كوارث طبيعية من هذا النوع.

ومن المؤسف أنّ إجراءات السلامة التي اتخذت عند الاقتضاء إنّما هي إجراءات بعدية، بدل أن تكون إجراءات وسياسات لدرء المخاطر والكوارث. فهذا التسيير القطاعي يثبّط التدخلات، ويحدّ من فعالية السياسة التسييرية للمخاطر والكوارث التي هي شديدة الارتباط بإجراءات الاحتراز وإعداد خطة استعجالية تراعي في نفس الوقت السلامة والوقاية.

7 1 2 التأقلم مع التغيرات المناخية

- **التصحر وانخفاض الإنتاجية النباتية والحيوانية**

يشكل التصحر ونتائجه الشكلَ الأبرز في انعكاس التغيرات المناخية على المنظومات البرّية في موريتانيا. وفي الواقع، ينشأ عن اختفاء النبات انتقالُ الرمال وظاهرة الأراضي السيئة حسب جيولوجية المكان.

وتطال الآثارُ السلبية للتغيرات المناخية : المجاباتِ الرعويةَ، والمواردَ المالية وانخفاضَ احتياطي الإنتاج، وزيادةَ الحمولة الحيوانية، والتصلّبَ في مفهوم المجال الحيوي، وتفاحشَ التجمّعات السكنية ؛ مما يضيّق المجال الرعوي ويسبب انخفاض البحيرة الجوفية أو اختفاءَ مصادرَ مائيةٍ أو نقاطٍ مائيةٍ طبيعية أخرى.

وفيما يتعلق بنظم الإنتاج، فإنّ أشدّها هشاشة وتضررا تلك التي هي رهينة مياه الأمطار، ولاسيما الزراعة البعلية.

ومما تعاني منه إنتاجية الحيوان كونُ تنمية المواشي أظهرت منذ 1950 وهنا تُجاه القحط لدى الأبقار على وجه الخصوص، والتي نقص تعدادها بحوالي الثلث فيما بين 1969 و 1975. وهكذا، فإنّ نقص الكلإ إثر الجفاف تسبب في نقص الأداء لدى الماشية.

وعلى إثر نفوق الحيوانات على نطاق واسع، وتدهور القدرة المائية، انجرّ عن نزوح المنمين من الأرياف وأسرهم تكوّنُ مجموعات اقتصادية اجتماعية عطوبة. وهكذا، فإنّ تغيرا عميقا اعترى نظم الإنتاج، ألا هو تراجع نظم الترحال (الإبل والضأن) لصالح الأنواع الحيوانية الأقل حركية (الأبقار والماعز) تسبب في تراجع الانتجاع مكانيا وزمانيا، وفي انخفاض الفصل التقليدي بين تنمية الماشية والزراعة، وفي استقرار الأشخاص، بل واستقرار الحيوانات حول التجمّعات ؛ مما نشأ عنه ظهور نظام يسمى "التنمية المحاذية للمدن".

- **احترار البحر وتغيّر المنظومات البيئية البحرية والشاطئية**

سيكون لاحترار البحر نتيجةَ تغيّر المناخ نتائجُ هامة على تشكيل الأنواع التي تعمر منظومات البيئة البحرية والشاطئية. وهكذا، يمكن أن تحلّ على سبيل المثال أنواعٌ بحرية محضة محلَّ بعض الأنواع الشاطئية.

وبصفة عامة، سيسبب هذا الاحترار انهيارَ دورة الحياة لبعض الأنواع، وكذا اختفاء وسطها الحيوي. إن المصايد وموارد الصيد التي تمثل اليوم أكثر من 12,5 % من الناتج الداخلي الخام الوطني، ستتعرض هي الأخرى للآثار السيئة للتغيرات المناخية من خلال اضطراب الأوساط الحيوية لبعض الأنواع، والندرة في بعض المستعمرات البيولوجية. ويمكن أن يتجسد ذلك في هبوط النمو الاقتصادي، وفي خسارة الكثير من العملات (نقص الصادرات)، وزيادة نسبة البطالة.

خرائط :
- النظم الزراعية :
- فداحة تدهور التربة لأسباب بشرية
- التهطال السنوي
- العوائق البيئية.

2 2 تطور عوامل التدهور

2 1 2 <u>العوامل الطبيعية</u>

هي في الأساس عوامل من مرتبة مناخية. وفي الواقع، فإنّ التقلبات المناخية التي حدثت منذ السبعينيات تشكل أحد الأسباب الرئيسة للتصحر. وهذه العوامل مخرّبة بقدر ما هي عشوائية، وبقدر ما يستعصي التحكم فيها من طرف موريتانيا.
ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي :

- ضعف التهطال ؛
- التغير البيّن في هذا التهطال مكانيا وزمانيا ؛
- شدة الأمطار التي ينجر عنها تدهور فيزيائي للتربة والتي تتفاقم نتيجة قلة الكثافة في الغطاء النباتي ؛
- درجات الحرارة المرتفعة التي ينشأ عنها تبخر مفرط ؛
- الرياح الحارة (الهرمتان)، لما لها من أضرار وخيمة على المياه السطحية، ورطوبةِ التربة، وحالة النبات، وزحف الرمال، وكذا حركية الرياح وانتقال الكثبان.

وفي مواجهة تدهور المناخ، تبقى موريتانيا عاجزة لوحدها، ويقتصر تدخلها على إقامة وسائل لتخزين مياه الأمطار، ومكافحة التدهور المائي للتربة، أو تكييف بعض الأنواع الزراعية الأقل حساسية تُجاه التقلبات المناخية.

وهناك عوامل أخرى مرتبطة بتغير المناخ لها صلة بالاحترار وارتفاع مستوى البحر وزيادة وتيرة العواصف. فالمنطقة الاقتصادية الحصرية الموريتانية ـ نظرا لكونها تشكل حدا حيوانيا بالنسبة للأنواع التي تعمر الأعماق، والأعلاقِ والأنواعِ السمكيةِ العلقية ـ شديدةُ الحساسية تجاه تغير عوامل الضغط الطبيعية (انظر الفقرة حول الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية في المناطق الشاطئية).

إنّ تغير هذه العوامل على الصعيد المحلي يمكن أن ينجر عنه تدهور المساكن والتنوع الحيوي، وفقدانُ وخسارةُ المجالات المستصلحة على إثر التعرية أو زحف الرمال. وعلى الصعيد الإقليمي، يقود تقلب عوامل الضغط الطبيعية إلى تغيرات في الكتلة الحيوية للأنواع السمكية ولا سيما تلك الموجودة في المناطق الطرفية : فتغيّر ظروف هذه الأنواع يمكن أن يسبب اختفاءها. وهكذا، فإنّ تغير توزيع الأنواع في المستعمرات السمكية سيكون له انعكاسٌ بيّنٌ (إيجابي أو سلبي) على اقتصاد البلد. ويمكن أن يكون له كذلك تأثيراتٌ مضرة بالمجموعات البيئية والمنظومات البيئية.

2 2 2 العوامل البشرية

يمكن أن يقع الفعل المباشر للإنسان وفق أشكال متعددة : سوء تهيئةِ وشغلِ المجال، فرط استغلال الموارد الطبيعية (الماء، التربة، الغطاء النباتي ... إلخ).
وفي موريتانيا، حيث تمثل الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 5 % من المساحة الإجمالية، يكتسي تدهور التربة طابعا حرجا. فالتثمين المعمّم للتربة لأغراض زراعية من دون الأخذ في الحسبان لسماتها الفيزيائية الكيماوية، أو لقدراتها وهشاشتها، يعرض

الأراضي إلى تدهور فيزيائي وكيميائي يصعب انعكاسه. ويجدر التذكير بأنّ اتساع الزراعة يحدث غالبا على حساب الغطاء الشجري والشُجَيْري.

ومن جهة أخرى، يُقدّر أنّ الضغط المستمر على الكتلة الحيوية الشجرية لغرض استهلاك الطاقة المنزلية يتلف الغطاء الشجري بسرعة تبلغ ضعفي سرعة تجدّد هذا الغطاء. ولقد كانت غابات آمور أهم الضحايا لهذا الاستغلال المفرط لخشب التدفئة.

ولقد مارست ديناميةُ ومنطقُ الإنتاج الزراعي ضغطا لم يسبق له مثيل على الوسط الطبيعي : تعرية التربة، نقص الخصوبة، انحسار المساحات الرعوية، افتقار التنوع الحيوي، الحرائق الريفية، تلوث المجاري المائية، ...إلخ.

إنّ عدم جعل السكان الريفيين مسؤولين عن تسيير مواطنهم يشكل هو الآخر عاملا اجتماعيا اقتصاديا للتسيير المستديم للموارد والمحافظة على البيئة. فغياب إشراك فعليّ للسكان في تحديد وتنفيذ ومتابعة البرامج التنموية، وغيابُ استراتيجية للتحسيس وإشاعة طرائق المحافظة على الموارد الطبيعة وحماية الوسط الطبيعي – بشكل ملائم – تشكّلُ تحديات يجب أن ترفع، وذلك بالنسبة للإدارة العمومية والسكان المستهدفين.

وعلاوة على ذلك، يجدر التنبيه إلى أنّ وضعية الفقر والفاقة لدى سكان الأرياف تقود إلى ممارسات معادية للبيئة أو إلى هدر الموارد الطبيعية (القطع المفرط للأشجار، القنص، ...إلخ). وإذا اجتمع هذا السلوك مع هشاشة المنظومات البيئية، فإنّه يعزز التصحر.

ومع الاتجاه العام في الاحترار المرتبط بظاهرة تغير المناخ العالمي، والتدهور المحلي لحالة الأوساط الناجم عن حالات العدوان المتعدد (طروح الزيوت والمواد الهيدروكربونية، طروح السمك في البحر، والشبائك والعلب والأواني، انتشار الاستكشاف والاستغلال النفطي في البحر)، حدث اضطرابٌ في سير المنظومات البيئية البحرية. وعلاوة على عوامل الضغط المرتبطة بتغير المناخ (الاحترار وغير ذلك)، تتعرض المجموعات البيئية الشاطئية لاضطراباتٍ ذاتِ منشإ بشري، فرضها الصيدُ، والمنشآت الشاطئية، والعمران، واستكشاف واستخراج النفط.

وفيما يتعلق بالصيد، فإنّ الاتجاه الأبرز هو أنّ معظم مخزونات الصيد مستغلَّة بتمام طاقتها أو بإفراط (رأسيات الأرجل، الأسماك السطحية، ..إلخ). حتى أنّ المقبوض (الكمية المصيدة) من العمقيات الصغرى في 2010 بلغ للمرة الأولى مستوى المقبوض المسموح به، أي 1,2 مليون طن. ثم إنّ نشاطات الصيد بالشبائك الجيبية تضرّ بالبيئة، بفعل أهمية مقبوضها من الأفراد الفتية (10 % من مقبوضات الصيد بالشبائك الجيبية في الأعماق هي من الأفراد الفتية)، وطروحها في البحر (ولا سيما مصايد الجمبري التي يمكن أن تتجاوز مأخوذاتها العرضية 80 %).

إنّ المنطقة الشاطئية لا تعاني فقط من خلل انتزاع مواردها (الأسماك، الرمل، النفط، إلخ) ؛ بل هي كذلك موضع منشآت شاطئية غيرت بعمق من مظهرها وانتظام سيرها. ويوجد في هذا المضمار مثالان صارخان، هما تشييد ميناء الصداقة في المياه العميقة قرب مدينة نواكشوط، وسد دياما المضاد للملوحة في مصب نهر السنغال . ويعزى تشابه هاتين المنشأتين إلى كونهما ساهمتا في تخفيض كمية العبور الرسوبي على طول الشطّ. فسرعان ما أصبح الميناء موضع تراكم للرسوب في جزئه الشمالي، وموضعَ تعرية كثيفة في جزئه الجنوبي. أما السدّ، فقد غيّر الانتظام الهيدرولوجي للمصبّ، وانجرّ عن ذلك جفاف المُنشعب الأدنى، وتراجعُ الأسماك المصبّية (الجمبري والبوريّ) وانتشارُ النباتات المكتسحة المواتي لنموّ الطفيليات المسؤولة عن بعض الأمراض المائية (دنف الكبد لدى البقريات، الملاريا والبلهاريسيا لدى الإنسان). وقد عملت الحظيرة الوطنية لجاولينغ على تلافي الآثار السيئة لهذا السدّ.

ولقد كان اتساع النمو العمراني للمنطقة الشاطئية وراء اعتداءات متعددة على شكل تلوث أو أضرار. وقد تولد تلوثٌ مزمنٌ بسبب الصناعات السمكية (مصانع معالجة وطحين السمك...إلخ) التي تسكب في البحر مياه غسيل السمك، من دون معالجتها، وذلك بسبب غياب شبكة للصرف الصحي. وهذه المياه مليئة بالبكتيريا، ويمكن أن تلوث النباتات والأسماك والمحار. وسيتفاحش كذلك احتلالُ التربة والضغطُ على المنطقة الشاطئية، بسبب إنشاء مقاطعة في يونيو 2011 على المحور الطرقي نواكشوط نواذيب، وإقامة عاصمتها في الحدود المباشرة للشامي الذي يشكل الحد البرّي شرقا للحظيرة الوطنية لحوض آركين.

والتلوث بالمواد الهيدروكربونية ناتج عن الإلقاء في البحر لتفريغ الزيوت الوسخة، وعن تسرّب المازوت من خزانات حطام السفن (في نواذيبو) وسكب منتجات تفريغ الصوابير. ويشكل استكشاف واستخراج البترول في عرض البحر كذلك مصدرا كمونيا للتلوث بالزيوت الهيدروكربونية. وفي منظور الاستدامة، يجب أن يراعي اتساع القطاع الناهض للمواد الهيدروكربونية الضمانة الوحيدةَ المتمثلة في احترام الفاعلين المعنيين لخطة التسيير البيئي المنبثقة عن دراسة الأثر البيئي لمشروعاتهم. وفي موريتانيا، يمكن أن يكون للتلوث العرَضي في عرض البحر تاثيراتٌ وخيمة على شبه المنطقة. وفي الواقع، فإنّ الانسياق الشاطئي (التيارات السائدة) يقع باتجاه الشمال إلى الجنوب، ولذلك فإنّ الدفوق في الشمال الموريتاني (الرأس الأبيض) ستنعكس من دون تأخر بالغ على خليج آركين، والدفوقَ في المنطقة الجنوبية ستؤثر دون ريب على المنافع الاقتصادية للمنظومات البيئية البحرية للبلدان المجاورة.

3 2 الإطاران المؤسسي والقانوني

في مجال تسيير الموارد الطبيعة، تجدر الإشارة إلى وجود خلافات متفاوتة الحدة بين الممارسات التقليدية والقانون الموصوف بالعصري.

وفي البداية، في المجال العقاري، جاء الأمر القانوني 83-127 بتاريخ 5 يونيو 1983 المتضمن الإصلاح العقاري والمجالي ليدخل ترتيبا يهدف إلى حماية المجال الحيوي للتجمعات الريفية، لكن من دون أن تحدد الحدود والوضع القانوني وحتى المخاطر التي يمكن أن تنجرّ عنه.

والظاهر أنّ حدود المجال الحيوي لا يمكن أن تقرر بصفة موحدة لجميع التجمّعات، لأنّه تطبيقا لمبدإ عدم انتهاك "الحريم" في المذهب المالكي، يجب أن يحدد هذا المجال وفقا للمسافة التي تفصل كلّ تجمّع عن مصادر تموينه بالحطب والمرعى والماء.

وقد نتج عن هذا الوضع عدمُ تحديد أيّ مجال حيوي إلى حدّ الساعة، فيما عدا الحالة الخصوصية جدّا لـ "عين الرضا" في مقاطعة ألاك. ولم يمنع ذلك التجمعات الريفية من اعتبار أنّ لها مجالا لا يقبل الانتهاك، تنافح عنه محيلة إلى القوانين المعمول بها.

وقد نجم عن هذه الوضعية نزاعاتٌ كثيرة، لأنّ المنمّين الرحل يتمسكون بمبدإ مقدس آخر يخوّلهم حق العبور الذي يشكل وسيلة ضرورية لممارسة النفاذ الحر إلى الموارد الطبيعة.

وتطال هذه الوضعية مجالات أخرى تتصل بحماية البيئة.

تمكين الناس من إدارة الموارد الطبيعية في بيئتهم آنيا، خاصة الغابات وهي المعترف بها أساسا. أيضا، يجب أن يعطى للمجتمع المحلي ملكية الغابات التي يقومون بإنشائها ضمن برامج مكافحة التصحر (قضية حيازة الأراضي التي لم تحل).

وبالمثل، وعلى الرغم من أن نظام المياه محدد بفعل السلطة التشريعية، يبقى القانون التقليدي يعطي كذلك بعض القواعد لاستخدام المياه، حتى لو كانت الملكية الخاصة للمياه بعض الاحيان منصوص عليها (المادة 22 وغيرها من الأمر 127/83). هذه الملكية الخاصة لا تزال غير معروفة عموما من الناحية العملية والأفراد لديهم فقط حق الانتفاع، يبقى الماء بموجب القانون التقليدي مورد للمجتمع.

اليوم، لا يمكن إنكار أن الحق هو المحرك لسياسات الإدارة البيئية. يعمل على تسهيل الاعتماد والتنفيذ. لكن الحماية القانونية ليست كافية وحدها للحد من التدهور البيئي. وانما العمل على ايجاد مسؤولية ودمج حقيقيين للسكان المعنيين.

ثالثا. تطور الاتجاهات الاستراتيجية في مجال الحكامة البيئية

1.3. تطور الاطار المؤسسي، القانوني والتنظيمي

1.1.3. تطور الاطار المؤسسي

ينبغي أن تدرج الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالحكامة البيئية في المدى، مع نواة مؤسسية مستقرة وذاكرة مؤسسية تمكن من الأرشفة ورسملة المكتسبات، على الرغم من حركة الموارد البشرية.

للأسف ، في موريتانيا، مع الاحتفاظ فقط بالسنوات العشر الأخيرة، يتصف الإطار المؤسسي

للمرتبة الأولى (أي أنه يتكون من الهياكل الوزارية المسؤولة عن تحديد السياسة البيئية للبلاد وضمان المتابعة والتنفيذ) بعدم استقرار النواة بفعل العديد من التغييرات في التشكيلات الوزارية للبلاد.

تتحد العديد من الهياكل الوزارية في الزمن أو تتقاسم في أنحاء مختلفة من سياسة البلاد البيئية:

أ) – وزارة البيئة؛ ب) – وزارة التنمية الريفية والزراعة، ج) – وزارة المياه والغابات والقنص والصيد والبيئة؛ د) – وزارة البيئة، هـ .) – الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة (**MDEDD**) الوزارة المكلفة بالمناجم والطاقة والاقتصاد البحري.

كل قطاع وزاري ، لاظهار خطواته، يبلور سياساته واستراتيجياته القطاعية ذات الأهمية البيئية وفقا لمسؤولياته والقواعد التي تنظم هيكله وتشغيله.

يظهر تقرير التحليلات المؤسسية العديد من الملاحظات الهامة حول نقاط القوة والضعف للاطار المؤسسي.

نقاط القوة المؤسسية الرئيسية في موريتانيا هي: أ) وجود الهياكل المركزية واللامركزية التي تتمثل مهمتها في وضع وتنفيذ و متابعة وتقييم المجالات الناجمة عن السياسات الوطنية في مجال الحكامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية بالعلاقة مع المياه والغابات، ب) وجود الهياكل اللامركزية المكونة من الجماعات المحلية (الولايات، البلديات والبلديات الريفية) التي لا تزال هشة، ج) المؤسسات غير الحكومية الناشطة في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية (المنظمات غير الحكومية ، الجمعيات والقطاع الخاص ، الخ.) ولا سيما من أجل الحفاظ على المناطق ذات الاهتمام الدولي، د) وكالات التعاون (الثنائية والمتعددة الأطراف) النشطة في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية.

نقاط الضعف الرئيسية وفقا للترتيب العملي هي اساسا:

- عدم وجود الاتصالات والمعلومات والتحسيس فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين المؤسسيين المعنيين؛
- الافتقار إلى تضافر الجهود في مجال التدخلات والاخذ بالاعتبار المشاكل البيئية

- عدم وجود آلية حقيقية لتسيير الطبيعة الافقية ل لحكامة البيئية و التسيير المستديم للموارد الطبيعية، بالرغم من وجود الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة.

في هذه الحالة، تجب إضافة وفرة من السياسات والاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالبيئة (الاستغلال المعدني البحري والاستغلال الزراعي الغابوي الرعوي، الخ.) قياسا لتعدد الهياكل الوزارية. وفرة لأن موريتانيا تعمل على تذليل (منذ إنشاء الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة وتنفيذ مخطط العمل الوطني للبيئة) المصادر المحتملة لتنازع الاختصاص بين الجهات المؤسسية الفاعلة.

تشكل كل هذه النتائج تحديات حقيقية لل وزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة لقياس حجم العمل الذي ينتظرنا من اجل حكامة بيئية جيدة من خلال تعريف وتنفيذ مخطط العمل الوطني للبيئة (الجزء الثاني) (2012 – 2016) مرتكزا على الاستراتيجية العشرية للأمم المتحدة في مجال مكافحة التصحر / تدهور الموارد الطبيعية (SD – UNCCD, 2008-2018)

وجود قطاع وزاري مكلف بالبيئة (الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة) يجب ان يسمح بالاخذ بعين الاعتبار بشكل أفضل للطابع الافقي الذي تتصف به الحكامة البيئية والتسيير المستديم للموارد الطبيعية.

2.1.3. تطوير الإطار القانوني والتنظيمي

منذ الاعتراف بها في 1970، تلتزم موريتانيا بحزم في تعزيز قدراته ا لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر بشكل افضل، وفقدان الموارد الطبيعية في جميع الفئات. وقد وضعت لهذه الغاية عدة نصوص قانونية خاصة وصادقت على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الاقليمية والدولية في هذا المجال.

تتضمن النصوص القانونية بشكل خاص تعريف القدرات والصلاحيات للفاعلين الاساسيين، التنظيمات الخاصة بالنفاذ للمصادر والمحافظة على الموارد الطبيعية والاستخدام الامثل لها.

تترجم هذه الترسانة القانونية والتنظيمية الارادة الحقيقية لتحسين حكامة قطاع البيئة بالمعنى

الكبير، ومع ذلك، شكلت تدريجيا ..... التشكيلات الوزارية للبلد . كما هو الحال مع المؤسسات، هناك أيضا مجموعة كبيرة من النصوص القانونية والتنظيمية، التي ينبغي أن تكون نظيفة. يعتبر استمرار إعادة قراءة المدونات البيئية والمعدنية .. الخ مهمة من اجل إزالة كافة الامور التي يمكن أن تؤدي إلى تنازع الاختصاص بين الفاعلين المؤسسيين لا يزال هناك عمل مهم يرتكز على الجوانب التالية : أ) – تكييف الإطار القانوني والتنظيمي (انشئ بالفعل) مع أحكام الا ستراتيجية اللامركزية وجعل الفاعلين المحليين مسؤولين اثناء وضعها وتنفيذ ها ب) – توحيد جميع الأحكام القانونية والتشريعية المتعلقة بالتنمية الريفية وتسيير الموارد الطبيعية ج) – وتعميم الترسانة القانونية والتشريعية د) – تطوير النصوص التطبيقية التي تسمح بالتنفيذ الفعال للسياسات والاستراتيجيات المرتبطة بالقضايا البيئية.

2.3. تطوير استراتيجيات التدخل

لقد تطورت استراتيجيات التدخل المطبقة في موريتانيا من اجل البيئة بالعلاقة مع التوجهات الأيديولوجية والتنفيذية الجارية على المستوى الدولي أو الإقليمي : أ) – استراتيجية التدخل الحصري، ب) – المقاربة المجتمعية، ج) – المقاربة التشاركية والتمديدات في مسألة تسيير الاراضي واللامركزية وجعل الفاعلين المحليين مسؤولين، د) – مقاربة تدمج القضايا الشاملة والتنمية المستدامة.

سادت استراتيجية التدخل الحصري الموروثة من الحقبة الاستعمارية خلال العشرين سنة الأولى من الاستقلال فعليا حتى أواخر السبعينات. وهي تقابل ما يسمى ب "دولة الرفاه"، وفقدت تدريجيا الأرض تمشيا مع تخفيض الوسائل المالية خلال سنوات الثمانينات.

برزت هذه القيود الأساسية في موريتانيا كما في غيرها ويتعلق الأمر ب:

- الافتقار إلى المشاركة الفعالة لسكان الريف؛
- الرؤية القطاعية لظاهرة التصحر التي أدت إلى التركيز على استراتيجيات التشجير وليس على تسيير الأراضي؛

- المراهنة على متابعة الإستراتيجية بسبب التكاليف المالية المترتبة على الإجراءات التي اتخذت فيما يتعلق بموارد الدولة،
- المراهنة على استدامة الإجراءات المتخذة كشكل من أشكال تعبئة اليد العاملة والإشراف على العمليات.

تهدف المقاربة المسماة مجتمعية، التي تم تبريرها بفعل م حدودية إستراتيجية التدخل الحصري، إلى الحد من التكلفة المالية للعمليات واستدامة الانجازات بفعل مشاركة الفاعلين والمستفيدين المحليين وجعلهم مسؤولين . وكانت هذه المقاربة التي نجحت في العديد من بلدان المنطقة، محدود ة الفاعلية في موريتانيا من جراء التأخير في الإجراءات المؤسسية والقانونية في مجال اللامركزية وحيازة الأراضي، وجعل المجموعات المحلية والفاعلة المحليين مسؤولين.

أخيرا، في موريتانيا، كما هو الحال في أماكن أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء، برزت المقاربة التشاركية كبديل موثوق لجميع المقاربات التي سبقتها من حيث الحكامة والتسيير البيئي المستدام. للأسف فقد أعاق هذا النهج ضعف القدرات الفنية والتنظيمية للشعب (وخاصة في المناطق الريفية)، ومستوى الإعداد والتطبيق الميداني للنصوص في مجال اللامركزية وتمكين الفاعلين المحليين ، بما في ذلك السكان المقيمين بمحاذاة المناطق المتدهورة.

3.3. الدروس المستفادة من الاستراتيجيات السابقة وآفاق المستقبل

1.3.3 – الدروس الأساسية المستفادة

قامت الجمهورية الإسلامية الموريتانية منذ عشرين عاما، بالإجراءات اللازمة للتسيير المستدام للموارد الطبيعية. لقد كان إعداد المدونة ا لبيئية والمصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية حول التغير المناخي والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر، من بين

أمور أخرى، مبادرات تهدف إلى عقلنة تسيير القدرات وضمان استدامة رأس المال الطبيعي والنظم البيئية.

مجموعة أوسع من الأدوات للتخطيط و التسيير، منها الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (**SNDD**)، وخطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول) ومختلف مشاريع الدعم للمحافظة على الموارد الطبيعية وتنميها والمناطق ذات الأهمية الدولية (القائمة)، تم إعدادها وستكون تقريبا فعالة.

لكن تنفيذ معظم هذه المبادرات عموما لم ترق إلى مستوى التوقعات، لأن الطموحات كانت كبيرة، ولكن أيضا لا تزال القدرة على التنفيذ والتسيير والمتابعة والتقييم محدودة للغاية، لاسيما من حيث الموارد البشرية والمالية.

لقد تم إعداد وثيقة المشروع خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول 2007 –2011)، على شكل مصفوفة عملياتية على هيأة .....، صياغة خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول) تمت على ..... . وأي نشاط مرتبط بأي درجة مع البيئة بالمعنى الأوسع يجد له نقطة ارتباط وإطار مرجعي وشرعي في خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول). ونتيجة لذلك، تميزت خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول) بحزمة كبيرة من محاور الأعمال، والأهداف والنتائج المتوقعة (و طبعا مؤشرات الأداء)، والأنشطة المبرمجة. اختزلت هذه الحزمة كثيرا إمكانية الرؤية حول التنفيذ.

تفتقر خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول) إلى البساطة والوضوح وأيضا للواقعية، خصوصا إذا ما أخذنا في الاعتبار الفترة الزمنية (5 سنوات) والموارد المالية المنتظرة (حوالي 29870000 دولار أمريكي) لتنفيذها.

ترافق تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول) مع غياب الإطار القانوني والتشغيلي حقا للتشاور والتحكيم من أجل التسيير المندمج للبيئة (غياب تفعيل **CNED** وهيئاته الفرعية). تقوم إدارة البرمجة والتنسيق والمعلومات البيئية **DPCIE** التابعة للوزارة

المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمي ة المستدامة **MDEDD** بلعب الدور الرئيسي في إطار مؤسسي معطل. وتضمن بكفاءة أو عدمها الإنعاش، التنسيق، المتابعة والتقييم لتنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول) دون الاستفادة من الوسائل الضرورية لهذه المسؤولية : الوسائل المؤسسية والقانونية والمالية والمادية والموارد البشرية.

النقطة الرئيسية الايجابية حول صياغة خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول) هي تمفصلها مع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر للفترة (2006–2010). من خلال هذا التمفصل، اعتبرت موريتانيا من بين ال بلدان، حيث القضايا البيئية مختلفة الطبيعة مأخوذة على نطاق واسع في الوثيقة الإطار للسياسة الاقتصادية للبلاد (الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (الثاني 2006–2010).

تمت إعاقة عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول) بشكل كبير بغياب التعريف المسبق:

- لمنهجية تنفيذ البرنامج؛
- لأطر التشاور والتوجيه والتنسيق والمتابعة والتقييم (متعددة القطاعات ومتعددة الفاعلين)؛
- لإجراءات وأدوات المتابعة والتقييم الداخلية؛
- لأدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة المؤسسية المختلفة (الوزارات الرئيسية المختلفة)؛
- للمكانة والتوقعات من الجهات الفاعلة الأخرى (المجتمع المدني والشركاء في التنمية، الخ.) ؛
- للوسائل (المؤسسية والبشرية والتقنية والمالية) الضرورية لتنسيق ومتابعة التنفيذ.

لم تشارك القطاعات الوزارية ذات الصلة الوثيقة مع قضايا البيئة والتنمية المستدامة (الصناعات والمعادن والبترول والطاقة والثروة السمكية والاقتصاد البحري ، الخ) بنشاط في

عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول). والنتيجة هي وجود مشكلة في التوافق والتآزر والتنسيق بين أدوات السياسة المختلفة وبين نظم المعلومات و المتابعة: خطة العمل الوطنية للبيئة، مدونة المعادن، مدونة النفط، نظام المعلومات والتسيير البيئي (وزارة المعادن والصناعات)، نظام متابعة الصحة، صحة الوسط البحري وتلوث المحيطات للوزارة المكلفة بالثروة السمكية والاقتصاد البحري، نظام متابعة الآثار البيئية لإدارة جيولوجيا البترول والبيانات (وزارة النفط والطاقة)، نظام المتابعة والتقرير لإ دارة المتابعة و الاستراتيجيات والسياسات (**DSSP / MAED**).

بالإضافة إلى ذلك، لم تكن خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول) ملزمة للقطاعات الوزارية، فقد بقيت كل وزارة أكثر ارتباط بوثيقة السياسة البيئية المصممة خصيصا لها.
الإطار الاستشاري والتوجيهي شبه القطاعي (أو بين الوزارات وأكثر) لم يعمل حقيقة، لأنه مصمم بطريقة غير مصنفة وغير مؤسسية. وهو نفس الشيء بالنسبة لشبكة نقاط الاتصال التابعة لخطة العمل الوطنية للبيئة على مستوى مختلف الهياكل القطاعات الدولية وغير الدولية. في المجمل، فقد أثر نقص وسائل التنسيق والطابع غير المؤسسي وغير اللائق لها (بين القطاعات المعنية بالتسيير البيئي) وتسيير القضايا البيئية بشكل عام ولخطة العمل الوطنية للبيئة على وجه الخصوص على فعالية تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة الأولى.

2.3.3 – الآفاق المستقبلية

تم تصميم خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) من خلال تعلم الدروس من خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول). ويحدد في المنظور لتمويل موريتانيا بإطار متسق للأنشطة من اجل الحكامة البيئية الجيدة بشكل عام ولمكافحة تدهور الموارد الطبيعية.

وسيتم تسهيل تعبئة موارد خارجية كبيرة لازمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) عبر التزام سياسي متفق عليه من خلال بيان السياسة البيئية والتنمية المستدامة (**DPSEDD**) في مارس 2011، سيسهل المصادقة على خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء

الثاني) والفاعلية الملاحظة على مستوى الفريق المعني بالبيئة والتنمية المستدامة (GTEDD) إنشاء شراكة ناجحة حول مختلف جوانب التسيير البيئي.

ينبغي أن تسمح خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) من وضع إطار متماسك لجميع التدخلات التي تسهم في تحقيق أهداف السياسة البيئية للبلد والالتزامات العديدة المتخذة في سياق تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة. ميزانية برنامج البيئة والتنمية المستدامة المصممة على أنها برنامج وطني وضعته الحكومة مفتوح للمساهمات المتأتية من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وكذلك تمويل من الجهات المانحة ..... (انظر أيضا وثيقة "ميزانية برنامجي" ل MDEDD).

المقاربة برنامج المختارة لهذه العملية هو لجعلها متناسقة ومتكاملة لجميع أو جزء من أنشطة القطاع من خلال المشاركة بين الفاعلين للرؤية وأدوات التشاور ، القيادة، المتابعة، وحتى التمويلات الجماعية.

للتكيف مع وتيرة عمليات التغيير، يجب أن تكون هذه المقاربات معالجة مع آجال استحقاق متوسطة وطويل المدى، مع توفير المرونة الكافية للتكيف مع واقع النتائج والتجليات. غالبا ما تنقسم إلى مراحل، وتمكن من النقد والمواكبة مع بعض فرصة للنجاح في المسائل الهامة لهذا القطاع. كما أنها تساعد على كسر زخم المشاريع "الحكم الذاتي / المستقل" التي تجعل بعض الأحيان استدامة الاستثمارات وصيانتها غير محققة ، وتلتقط خطوة بخطوة الخبرة الوطنية. ولكن المقاربة برنامج لا تعني اختفاء المشاريع، بل تجعل من الممكن لجهودهم أن تتحد. بالإضافة إلى ذلك، يتيح البرنامج المرونة في التمويل بين الشركاء الفنيين والماليين الذين أحيانا يمكن أن يكونوا بديلا عن بعضها البعض في حالة توقف غير مقصود ومنتظم في التمويلات الخاصة بهم.

مسلسل تحديث الاستراتيجيات في القطاع البيئي هو نتيجة لعملية التشاور والتفاوض بين موريتانيا وشركائها في التنمية، مع الأخذ في الاعتبار بجدية جميع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة. سيمكن (PSEDD) و خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) من تنشيط

وتحديد هذا التعاون لضمان التنفيذ الفعال له ودمجه في أنشطة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة.

ينبغي أن يسمح PSEDD موريتانيا من إعادة تأسيس الارتباط بين الإطار السياسي والتشريعي القطاعي المتقدم والقدرة المؤسسية للحكومة المكلفة بضمان التطبيق والذي لا يزال معتبر غير كاف تماما. يجب أن يفضي إلى التسيير المستدام للموارد الطبيعية والبيئية (الأولوية المعبر عنها في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر الجزء الثالث)، ومعالجة التحديات الناجمة عن تغير المناخ الوشيك، على أهمية التنوع البيولوجي في التسيير الحالي للموارد الطبيعية (نذهب إلى تثمين الموارد السمكية) وضمان تطوير وتشغيل المناطق المحمية في البلاد. سيمكن PSEDD بمناسبة الانتقال من المقاربة "مشروع" إلى المقاربة "برنامج"، من تدعيم، على المستوى الوطني والأمد البعيد، الترابط الداخلي لقطاع البيئة/التسيير المستديم للموارد الطبيعية والروابط بين القطاعات، و يوفر إطارا يمكن من إسهام الشركاء الدوليين بشكل أفضل ويجعلهم أكثر توجيها وكفاءة في الاستخدام.

الهدف الرئيسي من البرنامج هو دعم جهود القطاع العام والمجتمع المدني (بما في ذلك القطاع الخاص) في تطوير التسيير المستدام للموارد الطبيعية والبيئية ضمن الأبعاد الثلاثة الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية. يعني انه على هذا البرنامج أن يطبق (بدون .....) الإطار القانوني والتنظيمي الحالي وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية، بالاعتماد على نتائج المراجعة المؤسسية التي أجريت في عام 2010 (RISE) وتكملتها الحالية على مستوى التسيير الإقليمي والمحلي لهذا القطاع. كما سيتم إعداد هذا البرنامج بالرجوع إلى المبادرات الجارية خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) والإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (الجزء الثالث) وأيضا إقامة روابط مع البرامج المشتركة بين القطاعات المجاورة مثل الحكم الرشيد واللامركزية، التنمية الزراعية في المناطق الريفية .... الخ. ينبغي كذلك أن يأخذ في الاعتبار جميع البرامج المنفذة حاليا من طرف الشركاء الفنيين والماليين الرئيسيين الآخرين المهتمين بالقطاع البيئي والمحافظة على الطبيعة. سيتشكل أخيرا بالاعتماد على كافة المكاسب والخبرات في الماضي.

4.3. وصف لمنهجية إعداد خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني)

لقد مكنت المصادقة من قبل الحكومة على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية للبيئة من إيجاد إطار توجيهي واضح لإدخال التغييرات الضرورية في النمط الحالي للتسيير البيئي: (ا) جمع الجهود التي بذلت بالفعل في التسيير المستدام للبيئة، من خلال تعزيز الإطار المؤسسي الجديد للتنسيق والمتابعة المناسبة، (ب) الشروع في الأعمال ذات الأولوية على النحو المحدد في خطة العمل الوطنية للبيئة.

تدابير مثل التنسيق والرقابة على تشريعات القطاعات المعنية، و متابعة درجة تطور الحالة البيئية من خلال نظام معلومات فعال و تعزيز القدرات للقطاعات المعنية أمر لا عنى عنه لإرساء القواعد الأساسية للتسيير المستدام للبيئة.

رؤية جديدة للظروف المناسبة للتخطيط وصقل آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم لخطة العمل الوطنية للبيئة أصبح ضرورة حتمية إذا أردنا الوصول إلى معالجة كل متطلبات التسيير البيئي الجيد، وكذا التحديات الجديدة الكبرى ذات لأهمية وخاصة المخاطر المرتبطة باستكشاف واستغلال موارد جديدة (حقول النفط والموارد المعدنية).

على سبيل التنسيق والمواءمة، ولتنفيذ في المستقبل أكثر فاعلية لخطة العمل الوطنية للبيئة، فإن الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة ب البيئة والتنمية المستدامة ، بالاشتراك مع شركائها المؤسسيين تريد إقامة إطار للتنظيم وسياق للتخطيط، لخطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) يتضمن رؤية وأدوات تشغيلية واستراتيجيات.

وتستند عملية صياغة وتنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) على الدروس المستفادة طوال السنوات الماضية، وخاصة خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الأول).

وتتقسم المقاربة المعتمدة في إعداد خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) والمصادقة عليها إلى أربعة (4) خصائص ومراحل مرتبطة عضويا.

المرحلة الأولى: تقييم الاحتياجات من الموارد البشرية وتعبئة الخبرات اللازمة (ما بين يوليو وأكتوبر 2011)

- وضع إطار تنظيمي للتشاور والتنسيق لعملية إعداد خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) والمصادقة عليها في (يوليو 2011) ؛
- تحديد 15 مسألة للبحث متعلقة بخطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) يوليو 2011)؛
- تحديد صفات بعض من الموارد البشرية (رؤساء فرق واستشاريين وطنيين) يوليو 2011؛
- إعداد الشروط المرجعية للدراسات الموضوعاتية واكتتاب استشاريين وطنيين للدعم (بدء من يوليو 2011)
- إعداد الشروط المرجعية واكتتاب استشاري دولي (لمتابعة ضمان اتساق الدراسات الموضوعاتية واستكمال إعداد خطة العمل الوطني ة للبيئة وإنعاش المجموعات الموضوعاتية)، بدء من نوفمبر 2011.

المرحلة الثانية: تقييم الوضع الحالي وتحديد الآفاق المستقبلية (ما بين يوليو 2011 ونوفمبر 2011)

- تحديد رؤساء الفرق والاستشاريين الوطنيين وإعداد 15 دراسة موضوعاتية كقاعدة لإعداد خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني)
  - حصر وتقييم مدى تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) (يوليو / أغسطس 2011)
  - تقييم الاحتياجات وصياغة وجهات نظر القطاعات الفرعية (أكتوبر / نوفمبر 2011)
  - إعداد التقارير القطاعية والموضوعاتية (أكتوبر / نوفمبر).

- تحليل التآزر والتوافق في التقارير القطاعية والموضوعاتية من قبل الخبير الدولي
  - تحليل مقارن للتقارير الموضوعاتية (منتصف نوفمبر.– منتصف ديسمبر عام 2011)
  - الخلاصة وتنسيق التقارير القطاعية والموضوعاتية (منتصف ديسمبر – نهاية ديسمبر)
  - تجميع وإعداد خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) الوثيقة الأولية (منتصف ديسمبر – نهاية ديسمبر 2011).

المرحلة الثالثة: المشاركة وإثراء خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني)

- تنظيم ثلاث ورشات جهوية للمشاركة وإثراء خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) الوثيقة الأولية
  - الورشة الجهوية الأولى في .....
  - الورشة الجهوية الثانية في .....
  - الورشة الجهوية الثالثة في .....
- الأخذ في الاعتبار الملاحظات المقدمة خلال الورشات الجهوية وإعداد خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) الوثيقة الأولية (من قبل فريق من الخبراء الاستشاريين تحت إشراف الخبير الدولي)؟ منتصف يناير 2012 – نهاية يناير 2012

المرحلة الرابعة: ملتقى وطني لمناقشة خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) والمصادقة عليها

- تنظيم وعقد ملتقى وطني لمناقشة خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) والمصادقة عليها (النصف الثاني من يناير 2012).

تتمحور خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) حول ثمانية (8) محاور موضوعاتية وسبعة (7) محاور مستعرضة على النحو التالي:

I. المحور الموضوعاتي: مكافحة التصحر / التسيير المستدام للموارد الطبيعية
II. المحور الموضوعاتي: التسيير المستدام للتنوع البيولوجي والمحافظة عليه
III. المحور الموضوعاتي: التكيف والتخفيف من التغيرات المناخية
IV. المحور الموضوعاتي: إدارة المناطق الساحلية
V. المحور الموضوعاتي: شعبة الطاقة الخشبية
VI. المحور الموضوعاتي: الفضاء الحضري والصناعي
VII. المحور الموضوعاتي: إدارة المواد الكيميائية والنفايات
VIII. المحور الموضوعاتي: التلوث ومخاطر الكوارث
IX. المحور المستعرض: المتابعة والتقييم وآليات التسيير
X. المحور المستعرض: IEC نظام المعلومات البيئي
XI. المحور المستعرض: التقييم البيئي
XII. المحور المستعرض: الإطار القانوني
XIII. المحور المستعرض: المواصفات والإطار المعياري
XIV. المحور المستعرض: الإصلاحات المؤسسية
XV. المحور المستعرض: تعبئة التمويلات

رابعا. الإطار السياسي، المؤسسي والقانوني لخطة العمل الوطنية للبيئية (الجزء الثاني)

1.4. الإطار السياسي

قررت حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، على أساس النتائج الملاحظة بالنسبة لتدهور الموارد الطبيعية و مسألة المصادقة على اتفاقية مكافحة التصحر (CCD) على المستوى الدولي، الشروع في عملية المشاركة والتشاور المؤدية إلى إعداد خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) (بناء على المكاسب والدروس المستخلصة من خطة العمل الوطنية للبيئة

(الجزء الأول) الذي يجب أن يكون متسق، تآزرا ومتقارب مع الإطار الاستراتيجي الوطني لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية والحد من الفقر (الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر) واللامركزية التي ترسي في الأجل الحكم الرشيد.

الأطر السياسة لخطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) هي:

1. على الصعيد الوطني
   - إستراتيجية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
   - إستراتيجية للحد من الفقر؛
   - الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
   - والاستراتيجيات القطاعية للمياه والغابات والطاقة والمعادن والصيد والاقتصاد البحري واللامركزية وتمكين التجمعات المحلية.

2. على الصعيد الدولي
   - اتفاقية مكافحة التصحر والإستراتيجية العشرية للأمم المتحدة من اجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي
   - جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها موريتانيا والمتعلقة بالبيئة.

2.4. الأطر المؤسسية والقانونية

1.2.4. الإطار المؤسسي

يتألف الإطار المؤسسي لخطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) من الأحكام القانونية المتعلقة بتحديد واجبات ومهام ووظائف الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة والمؤسسات العامة الأخرى ونعني بذلك:

- الوزارة المكلفة بالمياه والغابات والقنص والصيد

- الوزارة المكلفة بالزراعة والثروة الحيوانية
- الوزارات المكلفة بالمعادن والطاقة والمياه
- الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية والتعاون الدولي
- الوزارات المكلفة بالتعليم الوطني والبحث والتعليم العالي
- وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية
- الوزارة المكلفة بالعمران والاستصلاح الترابي
- الوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والأسرة والتضامن الوطني.

في إطار مؤسسي من الدرجة الأولى، ينبغي أن تضاف مجموعات تدخل مؤسسية في مجال البيئة.

2.2.4. الإطار القانوني

- النصوص الوطنية

الوعي بأهمية القضايا البيئية الذي بدأ منذ أوائل التسعينات لم يترجم بتغيير معياري إلا مع ظهور القانون الإطار بشأن البيئة الذي اعتمد في يونيو 2000 من قبل البرلمان.
عند النزول من المستوى الدستوري إلى المستوى التشريعي فان المؤثر هو تشتت النصوص المتعلقة بالموارد الطبيعية. وقد تم إعادة صياغة بعض ها عدة مرات. كما هو الحال للنصوص المتضمنة مدونة الحياة البرية ومدونة الغابات.
وقد قامت موريتانيا بإعداد العديد من النصوص القانونية المنظمة للنفاذ إلى الموارد الطبيعية والمحافظة عليها واستخدام عناصرها المختلفة.

- النصوص الوطنية
  - القانون 2000-045 بتاريخ 2000/07/26 ..... للبيئة
  - القانون 006/97 المتعلق بالقنص
  - القانون 2007-55 المتضمن مدونة الغابات
  - المرسوم رقم 2007/037 المتعلق بالساحل

- القانون رقم 2000–044 المتضمن مدونة المراعي في موريتانيا
- القانون رقم 042/2000 بتاريخ 00/07/26 المتعلق بحماية النباتات
- القانون رقم 98–016 بتاريخ 19 يوليو 1998 المتعلق بالتسيير التشاركي للواحات
- المرسوم رقم 136/84 بتاريخ 6 يونيو 1984 المتضمن نظام المؤسسات المصنفة
- قانون رقم 2005–030 بتاريخ 2/2/2005 الذي يلغي ويحل محل المرسوم رقم 144/85 بتاريخ 1985/04/07 المتضمن مدونة المياه
- القانون رقم 2000–025 بتاريخ 2000/01/24 المتضمن مدونة الأسماك
- القانون رقم 2009–026 المعدل لبعض أحكام القانون رقم 2008–011 بتاريخ 27 أبريل 2008 المتضمن مدونة المعادن، والمرسوم المطبق له
- القانون رقم 95–009 بتاريخ 95/01/31 المتضمن المدونة التجارية
- المرسوم رقم 83-127 بتاريخ 05/06 / 1983 قانون أ ملاك الدولة والعقارات
- الأمر القانوني رقم 2004/094 بتاريخ 04 نوفمبر 2004 المتعلق بدراسة الأثر البيئي
- الأمر القانوني رقم 2007/105 المعدل والمكمل بعض أحكام الأمر القانوني رقم 2004–094 المتعلق بدراسات الأثر البيئي
- الأمر القانوني رقم 062/2002 المتضمن تنفيذ القانون رقم 2000/042 بتاريخ 2000/07/26 المتعلق بحماية النباتات.

الإطار القانوني الدولي

لقد صادقت موريتانيا على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة بما في ذلك الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي، واتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون واتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر واتفاقية

بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة، واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية رامسار و CITES الخ.

تمتلك موريتانيا ترسانة قانونية مواتية لأنشطة الحكامة البيئية الجيدة. ومع ذلك، فإن البيئة القانونية تحتاج إلى تعزيز من أجل التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) خصوصا لنظام اللامركزية. ولتسهيل تنفيذ هذه الخطة من هذا المنظور لزاما علينا التوفيق بين جميع الأحكام القانونية والتشريعية المتعلقة بالتنمية الريفية واللامركزية.

في النهاية، لمنع سوء الفهم المحتمل والمتعلق بتنفيذ النصوص، تستحق هذه الترسانة القانونية أن تعمم باللغة الوطنية.

خامسا: مواءمة خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) مع .....

في سياق التنمية المستدامة، البيئة ليست قطاع أو مجموعة من القطاعات. البيئة هي بالأحرى مجموعة من المجالات المتصلة بالموارد الطبيعية، و الإطار المعيشي للسكان (كافة الأنواع) والإنسان.

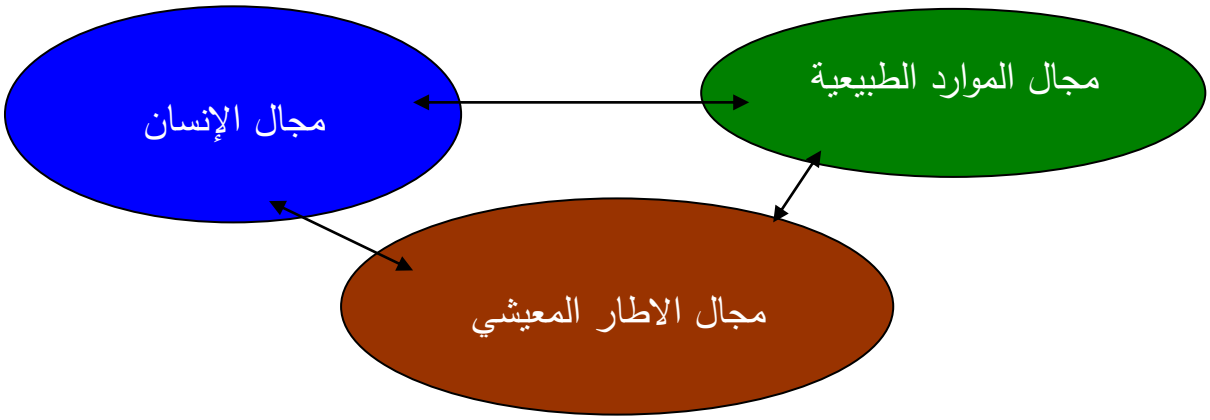

تتضمن خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) جميع الجوانب المتعلقة بالحكامة البيئية والتسيير المستدام للموارد الطبيعية. المسلسل المتكامل لانطلاق السياسة، الإستراتيجية العملية من اجل الحكامة البيئية والتسيير المستدام للموارد الطبيعية يشمل على سبعة (7) خطوات تعريفية مميزة، ولكنها مرتبطة عضويا:

الخطوة 1: تحديد وتنفيذ فعال لمسلسل متعددة القطاعات ومتعددة الفاعلين حي من اجل الحكامة البيئية والتسيير المستدام للموارد الطبيعية؛

الخطوة 2: إنشاء الرؤية على القضايا والأهداف والمقاربة في الحكامة البيئية والتسيير المستدام للموارد الطبيعية؛

الخطوة 3: تقييم الوضع الحالي والاحتياجات في مجال الحكامة البيئية وتسيير الموارد الطبيعية؛

الخطوة 4: صياغة برامج في مجال الحكامة البيئية وتسيير الموارد الطبيعية؛

الخطوة 5: ..... وتخطيط والاستثمارات؛

الخطوة 6: البحث عن الشركاء والتمويل،

الخطوة 7: تنفيذ البرامج والمشاريع ومتابعة وتقييم الأهداف والنتائج المتوقعة.

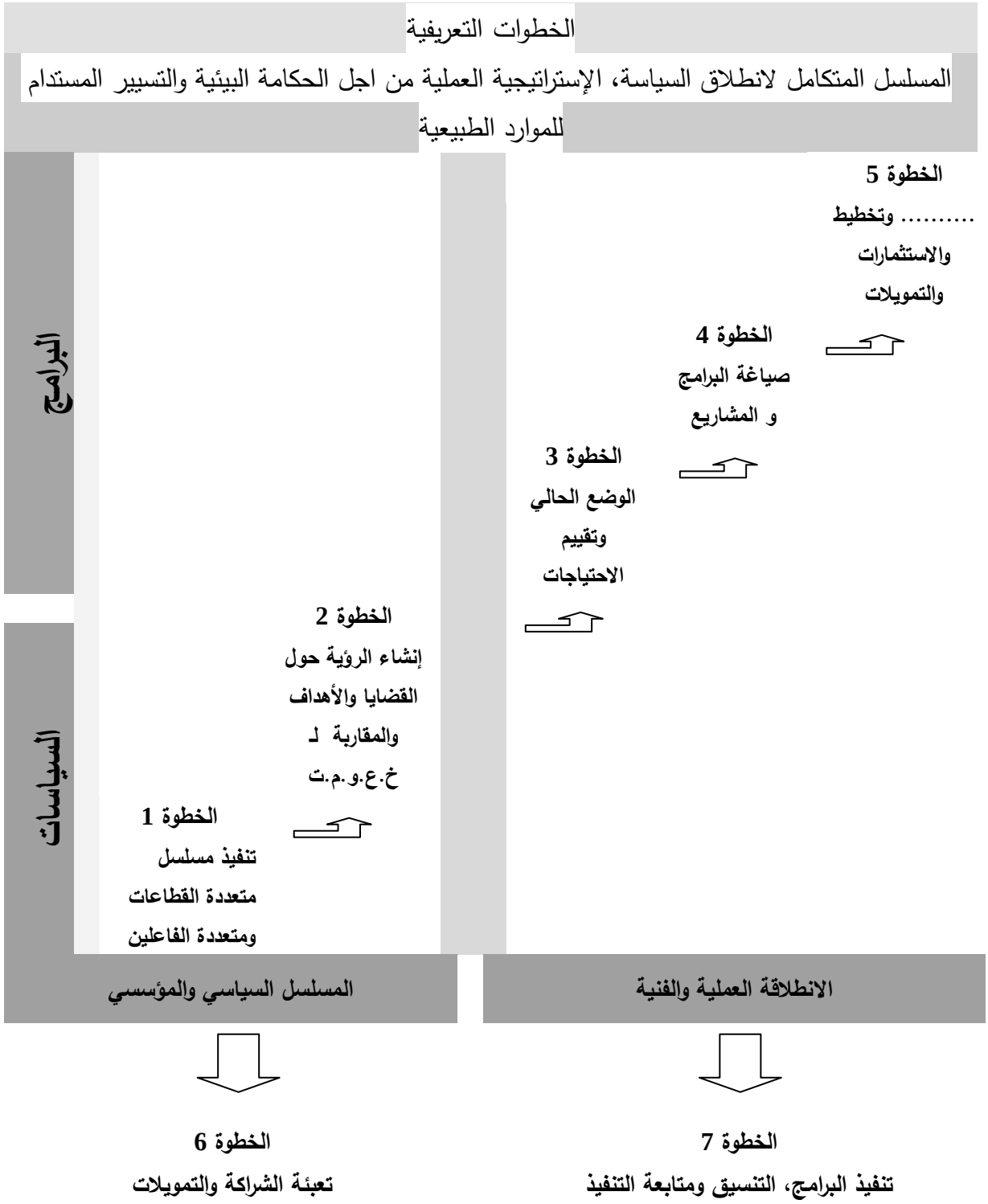
الخطوات التعريفية
المسلسل المتكامل لانطلاق السياسة، الإستراتيجية العملية من اجل الحكامة البيئية والتسيير المستدام للموارد الطبيعية
البرامج
السياسات
الخطوة 5
..... وتخطيط
والاستثمارات
والتمويلات
الخطوة 4
صياغة البرامج
و المشاريع
الخطوة 3
الوضع الحالي
وتقييم
الاحتياجات
الخطوة 2
إنشاء الرؤية حول
القضايا والأهداف
والمقاربة لـ
خ.ع.و.م.ت
الخطوة 1
تنفيذ مسلسل
متعددة القطاعات
ومتعددة الفاعلين
المسلسل السياسي والمؤسسي
الانطلاقة العملية والفنية
الخطوة 6
تعبئة الشراكة والتمويلات
الخطوة 7
تنفيذ البرامج، التنسيق ومتابعة التنفيذ

الرؤية العامة والأهداف الإستراتيجية لخطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني)		
الأهداف الإستراتيجية	**الآثار المتوقعة**	**المؤشرات**
الهدف الاستراتيجي 1: التحسين المستديم لظروف ومستوى معيشة السكان في المناطق المصابة بتدهور المصادر الطبيعية في موريتانيا	أ.م.1.1. سكان المناطق المصابة بالتصحر وتدهور المصادر الطبيعية تم إعلامهم بشكل تام وتحضيرهم وتمكينهم ودمجهم في التسيير المستديم للمصادر الطبيعية لبيئتهم، وحصلوا على عوائد مادية جوهرية تمكنهم من التخفيف من مستوى الفقر	م.1.1. تزايد عدد السكان المشاركين بنشاط في التسيير المستديم للمصادر الطبيعية لبيئتهم
	أ.م.2.1. سكان المناطق المصابة بالتدهور البيئي أصبحوا اقل هشاشة على المستويين الاقتصادي والبيئي	م.2.1. تزايد المستوى المتوسط للعائد لكل ساكن في المناطق المصابة بالتدهور البيئي
		م.3.1. تزايد مساحات الأراضي التي تمت المحافظة عليها وترميمها واستصلاحها وسيرت بطريقة مستديمة مع مشاركة سكان المناطق المستهدفة
الهدف الاستراتيجي 2: ترميم المصادر	أ.م.1.2. إنتاجية الأنظمة البيئية المتدهورة تحسنت بشكل ملموس بفعل أنشطة الحماية	م.1.2. تزايد القدرات النباتية والحياة البرية في المناطق التي تمت معالجتها

الطبيعية (الكتلة الخشبية) المتدهورة والمحافظة عليها مع المشاركة الفعالة والمستديمة لسكان المناطق المصابة	والترميم والتسيير المستديم للأراضي والأنظمة البيئية المصابة	
	أ.م.2.2. سكان المناطق المصابة بتدهور الأراضي والأنظمة البيئية أصبحوا مهتمين ومسؤولين ومدمجين دائما في أنشطة مكافحة التصحر وترميم البيئة المتدهورة	م.2.2. تزايد أعداد التجمعات أو التعاونيات الريفية المشكلة ..... والنشطة في مجال التسيير المستديم للموارد الطبيعية
	أ.م.3.2. مكافحة التصحر وتدهور الأراضي في الشاطئ والمساحات الحضرية والريفية أصبحت مدمجة في مشاكل تسيير الأراضي والتنمية المحلية والاستصلاح الترابي	م.3.2. المقاربة التشاركية، تسيير الأراضي والتنمية المحلية اعتمدت كنهج للتسيير المستديم للبيئة
الهدف الاستراتيجي 3: ..... القدرات النباتية والحياة البرية للأراضي والأنظمة الترابية والبحرية المتدهورة والمساهمة في المحافظة على التنوع البيولوجي والحد من التغيرات المناخية	أ.م.1.3. التسيير المستديم للأراضي والأنظمة المتدهورة يساهم في حماية التنوع البيولوجي	م.1.3. تزايد المساحات الغابوية والزراعية المرممة بشكل دائم
	أ.م.2.3. احتجاز الكربون يساهم في التخفيف من وطأة التغيرات المناخية	م.2.3. تزايد القدرات النباتية والحياة البرية في المناطق المتدهورة والتي تعرضت للمعالجة
الهدف الاستراتيجي 4: تعبئة الوسائل المالية	أ.م.1.4. مختلف الشركاء الفنيين والماليين تم	م.1.4. تزايد وثائق المشاريع والشراكة من

والفنية والتكنولوجي الضرورية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والبيئة البحرية وتكييف الإطار المؤسسي، القانوني والتشريعي	اطلاعهم من اجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي	اجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي
	أ.م.2.4. التمويلات الضرورية لتنفيذ الأنشطة والحكامة البيئية الجيدة	م.2.4. تزايد الوسائل المالية المعبأة لدعم الأنشطة
	أ.م.3.4. الحكامة البيئية الجيدة تم تنفيذها وكذلك ..... في مسلسل تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني)	م.3.4. نقل التكنولوجيا والمعرفة
		م.4.4. المسلسل المتعدد القطاعات والفاعلين .....: وحدة تنسيق ومتابعة تنفيذ تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة (الجزء الثاني) .....
		نصوص القوانين والتشريعات تمت مراجعتها والمصادقة عليها

2 6 الأهداف العملية والنتائج المتوخاة من خطة العمل الوطنية للبيئة (المرحلة 2)

الخطوات المنهجية لإعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل الخطة 2		
1 2 6 المرحلة الأولى : انطلاق مسار متعدد القطاعات والفاعلين على مقاس تعدد الاختصاصات والقضايا البيئية		
الأهداف العملية	**النتائج المتوخاة**	**مؤشرات الأداء**
الهدف العملي 1 : التحديد والتنفيذ الفعلي لمسار متعدد بحيث يكتسي طابعا مؤسسيا من أجل حكم بيئي جيد، والتسيير المستديم للموارد الطبيعية	1.1 إنشاء هيئة لتنسيق الخطة تكتسي طابع المشروعية وتكون جاهزة لتأمين دور المحفز في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقويم الخطة	**المؤشر 1.1** : إنشاء لجنة وطنية للبيئة والتنمية المستديمة تتسم بالمشروعية
		المؤشر 2.1.1 : تأمين وسائل سير أعمال اللجنة بصفة مستديمة من خلال ميزانية الدولة وإسهام الشركاء الفنيين والماليين عبر البرامج والمشاريع
	النتيجة 2.1 : إنشاء مسار للتشاور متعدد القطاعات والفاعلين يتسم بالجاهزية، وذلك على المستوى الوطني والجهوي (الولاية) والمحلي (المقاطعة) من أجل إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة 2	**المؤشر 1.2.1** : إنشاء مجموعات متعددة القطاعات والفاعلين، معترف بها قانونيا، و ذات بنية محددة وجاهزة للعمل (على المستوى الوطني والجهوي والمحلي) حول نواة تتشكل من أشخاص يمثلون على الأقل : أ) الهيئات المكلفة بالبيئة والمياه والغابات .؟؟؟؟ ب) مختلف القطاعات أو الفاعلين الذين لهم صلة وثيقة بالقضايا البيئية (الزراعة، المعادن الطاقة، والتهذيب، المياه، مجموعة محلية، م غ ح، ...إلخ) مع توسيع ذلك إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني
		المؤشر 2.2.1 : إنشاء أربعة عشر مجموعة عمل موضوعاتية قطاعية ومتعددة الاختصاصات تكون جاهزة لتمثل واجهات البيئة مع قطاعات الزراعة والمياه والغابات والمياه والمعادن والصناعة إلخ)
	النتيجة 3.1 : إقامة قدرة وطنية جاهزة لقيادة الخطة تكون قاطرتها لدى الوزارة المكلفة بالبيئة	**المؤشر 3.1** : إعداد برنامج عمل لتنجيز الخطة، والمصادقة عليه وفق نهج تشاركي مناسب
		المؤشر 2.3.1 : إنجاز المرافقة السياسية للخطة
		المؤشر 3.3.1 : تنسيق إستراتيجية الخطة مع سائر الاستراتيجيات الوطنية، ولا سيما إستراتيجية تخفيض الفقر، وبلوغ أهداف الألفية للتنمية، والاستراتيجيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتغير المناخي والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة، إلخ
2.2.6 المرحلة الثانية : خلق رؤية وتنمية القدرات الوطنية		

الأهداف العملية	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء
الهدف العملي 2 : خلق رؤية ووعي بإشكالية ورهانات وأهداف ومقاربات الحكم البيئي والتسيير المستديم للموارد الطبيعية في موريتانيا	إعداد الحجج للمناصرة في شأن الحكم البيئي والتسيير المستديم للموارد الطبيعية في موريتانيا، وإجازتها ونشرها على المستوى الوطني من خلال حملات للإعلام والإنعاش والتحسيس تستهدف الفاعلين الوطنيين والدوليين	**المؤشر 1.2.1** : نشر وثائق المناصرة وتوزيعها على نطاق واسع. **المؤشر 2.1.2** : مستوى مشاركة الفاعلين الوطنيين في تدخلات مكافحة تدهور البيئة، والتصحر، والتسيير المستديم للموارد الطبيعية (اتخاذ القرار، الخيارات الاستراتيجية، الاستثمار البشري)
	إعداد وتنفيذ إستراتيجية للاتصال حول الحكم البيئي والتسيير المستديم للأراضي المتدهورة وخطة العمل الوطنية للبيئة 2	**مؤشر 1.2.2** نشر وثيقة الإستراتيجية وتطبيقها عبر مختلف دعامات الاتصال **مؤشر 2.2.2** : إقامة اتصال تفاعلي وحوار بين الفاعلين بصفة مستديمة عبر مضاعفة اجتماعات الإعلام والاتصال والبرمجة المشتركة
	النتيجة 3.2 : الترسيخ السياسي لرهانات وإشكاليات الحكم البيئي والتسيير المستديم للموارد الطبيعية ؛ وأخذ الخطة في الحسبان بصفة فعلية في السياسات الوطنية والقطاعية في موريتانيا، ولا سيما تلك المتعلقة بتخفيض الفقر، وتنمية الزراعة والغابات والمعادن والصيد وعالم الريف عموما.	**مؤشر 1.3.2**: أخذ الخطة في الحسبان (مع إمكانية المتابعة) والأطر القطاعية للنفقات على المدى المتوسط، وبرامج الاستثمار العمومي، أو برامج العمل الأولوي. **مؤشر 2.3.2** إدماج الخطة في الخطط المحلية للتنمية **مؤشر 3.3.2** إدماج الخطة في مشروعات وبرامج التعاون من أجل تنمية موريتانيا **مؤشر 4.3.2** : التلاقي والتآزر بين الخطة والاستراتيجيات الدولية الخاصة (تسيير التنوع الحيوي، تسيير الكوارث والآفات الطبيعية، تسيير النفايات السامة والخطرة والمشعة، التلوث الجوي، المياه الإقليمية والدولية ، إلخ) والإقليمي (السلس، منظمة استثمار نهر السينغال، إلخ)
	النتيجة 4.2 : تشخيص الوضعية الميدانية في مجال الحكم البيئي (على الصعيد السياسي والاستراتيجي والمؤسسي والنظامي) وتدهور الموارد الطبيعة (نمط وعمق التدهور، المناطق والساكنة المتضررة، إلخ)	**مؤشر 1.4.2**: إجازة وثائق التشخيص السياسي والاستراتيجي والمؤسسي والنظامي **مؤشر 2.4.2** : إجازة وثائق التقويم لوضعية تدهور الموارد الطبيعية والمنظومات البيئية حسب المناطق البيئية الديمغرافية
	النتيجة 5.2 : التعاقد حول التكفل بمكونة "الإنعاش و التحسيس" مع هيئات متخصصة (منظمة غير حكومية من قطاع البيئة ,,,إلخ)	**مؤشر 1.5.2** : وثيقة الضوابط المرجعية أو دفتر التحملات للأطراف التي فوضت إليها خدمات الدعم التنظيمي والإنعاش وتحسيس الفاعلين **مؤشر 2.5.2** :عقود إسداء خدمات الدعم التنظيمي والإنعاش

		وتحسيس الفاعلين
الهدف العملي 3 : تنمية قدرات الفاعلين الوطنيين من خلال التكوين في مجال الحكم البيئي والتسيير المستديم للموارد الطبيعية والمناطق المتدهورة	**النتيجة 1.3** : التعرف على الحاجيات من تعزيز القدرات لدى مختلف فئات الفاعلين الوطنيين، وتقويمها عبر "تدقيق تشاركي لحاجيات تعزيز القدرات من خلال التكوين"	**مؤشر 1.1.3** : وثيقة الضوابط المرجعية للتدقيق التشاركي للحاجيات من تعزيز القدرات لدى الفاعلين من خلال التكوين **مؤشر 2.1.3** : تقرير التدقيق التشاركي للحاجيات من تعزيز القدرات لدى الفاعلين من خلال التكوين
	النتيجة 2.3 : إعداد وتنفيذ وحدات تربوية قاعدية لتكوين مختلف فئات الفاعلين استجابة للحاجيات من تعزيز قدرات الفاعلين الوطنيين	**مؤشر 1.2.3** : معجم وحدات التكوين يستجيب للحاجيات المتعرف عليها والمعدة والمنشورة. الرزم التربوية المتضمن للوحدات القاعدية للتكوين **مؤشر 2.2.3** : الدورات التي أنجزت لتكوين الفاعلين (ملتقيات، ورشات، تدريبات تطبيقية، رحلات دراسية، إلخ)
	النتيجة 3.3: التعاقد في شأن التكفل بمكونة "تعزيز القدرات وتكوين الفاعلين"، مع هيئات متخصصة في التكوين التطبيقي المتعلق بالبيئة	**مؤشر 1.3.3** : وثيقة الضوابط المرجعية (أو دفتر التحملات) للأطراف التي فوضت إليهم خدمة تكوين الفاعلين. **مؤشر 2.3.3** : عقود إسداء خدمة تكوين الفاعلين
2.3.6 المرحلة الثالثة : تقويم الحاجيات في شأن الحكم البيئي ومكافحة التصحر والتسيير المستديم للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي في موريتانيا		
الأهداف العملية	**النتائج المتوخاة**	**مؤشرات الأداء**
الهدف العملي 4 : تقويم الحاجيات لإقامة قدرة وطنية لقيادة الخطة 2	**النتيجة 1.4** : تحديد وتقويم حاجيات من أجل تنفيذ هيئةٍ لتنسيق الخطة تكتسي صبغة المؤسسية والمشروعية والجاهزية، في حضن الوزارة المكلفة بالبيئة	**مؤشر**: الإطار القانوني والمؤسسي لتبعية الهيئة **مؤشر** : مهمة وتشكيل وطريقة عمل الهيئة مؤشر : الإجراءات العملية للتكفل المالي بتسيير الهيئة
	النتيجة 2.4 : تحديد وتقويم الحاجيات لتنفيذ مسار تشاوري متعدد القطاعات والفاعلين من أجل إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة 2	**مؤشر** :التشكيلة (الفاعلين) والبنية (المجموعات الموضوعاتية) **مؤشر** : الإطار القانوني والمؤسسي وطريقة سير العمل **مؤشر** : الإجراءات العملية للتكفل المالي بسير المسار التشاوري
الهدف العملي 5 : تقويم الحاجيات لخلق رؤية وتعزيز القدرات لدى الفاعلين	**النتيجة 1.5** : تحديد وتقويم الحاجيات في مجال الإعلام والتحسيس الفاعلين المؤسسيين وغير المؤسسيين حول التسيير البيئي، ومكافحة التصحر، وتدهور الأراضي، والتسيير المستديم للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي والخطة 2، ...إلخ	**مؤشر** : تحديد الموضوعات حسب مستويات الإعلام لدى الفاعلين ؛ التعرف على الوسائل اللازمة (المؤسسية والبشرية والمادية والمالية) وتقويمها. **مؤشر**: استرتيجية الإعلام والاتصال والتحسيس (الأطراف المعنية والأدوار المختلفة) **مؤشر**: التعرف على الوسائل اللازمة (المؤسسية والبشرية والمادية والمالية) وتقويمها
	النتيجة 2.5 : تقويم الحاجيات من أجل تشخيص الوضعية الميدانية في مجال الحكم البيئي (على الصعيد السياسي والاستراتيجي والمؤسسي	**مؤشر** : تحديد الضوابط المرجعية للدراسات التشخيصية للأوضاع الميدانية

	والنظامي)، وتدهور الموارد الطبيعية (أنماط ومدى التدهور، المناطق والسكان المتضررون ..إلخ) والمنظومات البيئية	**مؤشر**: تحديد الوسائل المؤسسية والفنية والبشرية والمالية اللازمة
	النتيجة 3.5 : تحديد وتقويم الحاجيات في مجال تكوين مختلف الفئات من الفاعلين المؤسسيين وغير المؤسسيين	**مؤشر** : تحديد موضوعات التكوين حسب الفاعلين المستهدفين **مؤشر** : التعرف على الوسائل اللازمة (المؤسسية والبشرية والمادية والمالية) وتقويمها **مؤشر** : استراتيجية الإعلام والاتصال والتحسيس (الأطراف المعنية والأدوار المختلفة)
الهدف العملي 6 : تقويم الحاجيات في مجال حفظ واستعادة الأراضي المتدهورة	**النتيجة 1.6** : تحديد المساحات المراد حفظها أو استعادتها، وتحديد مناحي الإنتاج الزراعي الغابي الرعوي المراد النهوض به (...؟؟؟؟)	**مؤشر** : أنماط ومدى التدهور، المساحات المعنية، أنماط المعالجة المناسبة، التموقع **مؤشر** : الوسائل المؤسسية والفنية والبشرية والمالية اللازمة **مؤشر** : إطار التدخلات (الأطراف المعنية والشركاء اللازمون
الهدف العملي 7 : تقويم الحاجيات في مجال حفظ وتسيير الموارد الطبيعية المتدهورة باستدامة (المنظومات البيئية الغابية والحراجية الرعوية)	**النتيجة 1.7** : تحديد المساحات المعنية بالحراجة الخصوصية والجمعوية، وبالتسيير المستديم للموارد الطبيعة (الحراجة الزراعية، تهيئة وتسيير الغابات الطبيعة)..إلخ	**مؤشر**: المساحات المعنية، نمط التدخلات المناسبة، التموقع، الأطراف المعنية **مؤشر** : الوسائل المؤسسية والفنية والبشرية والمالية اللازمة **مؤشر** : الإطار العملي (الأطراف المعنية والشركاء اللازمون) وستراتيجيات التدخل (المقاربة التشاركية، تسيير المواطن، التنمية المحلية، إلخ)
الهدف العملي 8 : تقويم الحاجيات في مجال تعزيز القدرات لدى مصالح الرقابة والمتابعة لتنفيذ الخطة 2	**النتيجة 1.8** : تحديد المؤشرات الفيزيائية والبيوفيزيائية، والاجتماعية والاقتصادية لمتابعة التطور وفق ترتيبات اتفاقية ؟؟	**مؤشر** : جدول المؤشرات الفيزيائية والبيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية
	النتيجة 2.8 : تحديد نظام المتابعة التقويمية على المستوى الوطني والمحلي	**مؤشر**: الإجراءات العملية لإصدار التقارير، نمط ووتيرة تقارير المتابعة والتقويم الذاتي على المستوى الوطني والمحلي، التقويم المستقل، إلخ
	النتيجة 3.8 : تحديد الوسائل المؤسسية والبشرية والمادية اللازمة	**مؤشر** : الفاعلين في نظام المتابعة والتحقيق **مؤشر** : الإطار القانوني والمؤسسي وكيفية سيره **مؤشر**: الإجراءات العملية للتكفل المالي بالهيئات والمصالح المعنية
4.2.6 المرحلة 4 : صياغة برامج عمل فرعية على أساس المحاور الموضوعاتية ومتعددة الاختصاصات المعتمدة في الحكم البيئي في موريتانيا		
البرنامج الفرعي 1: حفظ واستعادة الأراضي المتدهورة **المحور الموضوعاتي : مكافحة التصحر /التسيير المستديم للموارد الطبيعية** **المحور الموضوعاتي : شعبة الطاقة الخشبية**		
الأهداف العملية	**النتائج المتوخاة**	**مؤشرات الأداء**
الهدف العملي 9 : استعادة الرأسمال	**النتيجة 1.9**: استعادة الرأسمال الإنتاجي لـ 50% على الأقل من مساحة	**مؤشر** : الزيادة في المساحة المعالجة والمستعادة (بالهكتار)

الإنتاجي للأراضي المتدهورة والمعرضة للتعرية المائية والريحية، من أجل تحسين احتياطها الزراعي الغابي الرعوي	الأراضي المتدهورة بسبب التعرية المائية والريحية، وذلك من خلال تدخلات ؟؟ في المناطق الريفية المتضررة في ولايات الوطن، ولاسيما في ولايات الجنوب والوسط ذات الاحتياطي الزراعي الغابوي الرعوي المرتفع	**مؤشر:** الزيادة في الإنتاج الزراعي الغابي الرعوي
	النتيجة 2.9 : استعادة الرأسمال الإنتاجي لـ 50% على الأقل من مساحة الأراضي المتدهورة بسبب التعرية المائية والريحية، وذلك من خلال تدخلات ؟؟ في المناطق الريفية المتضررة	
	النتيجة 3.9: استعادة وتأهيل مناطق الاستغلال المعدني . النهوض بأساليب الاستغلال المعدني التي تحترم البيئة	
	النتيجة 4.9: زيادة مردودية الإنتاج الزراعي الغابي الرعوي في المناطق المعالجة على المستوى الريفي. إيقاف مسار التوسع في المسايل والأراضي الجرداء في أهم مناطق البلد	
	النتيجة 5.9: استحداث تعاون وشراكة في شأن إشكالية التعرية المائية والريحية بين الوزارات المكلفة بالبيئة والمياه والغابات والعمران والإسكان والمعادن والصيد والزراعة والتجمعات الإقليمية وسكان المناطق المعنية	**مؤشر**: الأداء، وإقامة إطار ومسار متعدد القطاعات والفاعلين ؛ مشاركة ومسؤولية الفاعلين الريفيين
الهدف العملي 10: تسميد واستعادة الأراضي المتدهورة من أجل زيادة محتواها من المواد العضوية وخصوبتها	**النتيجة 1.10**: استعادة الرأسمال الإنتاجي لـ 50 % على الأقل الأراضي ذات الخصوبة الهابطة وذلك من خلال تدخلات منسقة للتسميد، والوضع في حالة استراحة، والحظر، ودوران الزراعات، إلخ (ولا سيما في المناطق الزراعية والرعوية ذات الاستغلال المكثف)	**مؤشر** : الزيادة في المساحة المعالجة والمستعادة **مؤشر** : زيادة الإنتاج الزراعي الغابي الرعوي
	النتيجة 2.10: زيادة المردودية في الإنتاج الزراعي الغابي الرعوي في المناطق المعالجة على المستوى الريفي ؛ وتثبيط المسار التوسعي للأراضي المنهكة بالزراعة والحرائق والتعرية الريحية والمائية، في أهم المناطق المعنية	
	النتيجة 3.10 : إقامة تعاون وشراكة في شأن إشكالية فقدان خصوبة الأراضي بين وزارات البيئة والمياه والغابات والتنمية الحيوانية والزراعة والمجموعات الإقليمية والسكان في المناطق المعنية	**مؤشر** : الأداء، وإقامة إطار ومسار متعدد القطاعات والفاعلين ؛ مشاركة ومسؤولية الفاعلين الريفيين
الهدف العملي 11: تنفيذ برامج كبرى للمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	**النتيجة 1.11** : قلب الاتجاه الحالي في تدهور الموارد الطبيعة والبيئية وذلك بصفة مستديمة	**مؤشرات**: 1. تحديد (أو تحديث) وتنفيذ البرنامج الوطني للتثبيت الميكانيكي والبيولوجي للكثبان 2. تحديد (أو تحديث) وتنفيذ البرنامج الوطني لاستخدام الطاقات

		البديلة عن الحطب والفحم 3. تحديد (أو تحديث) وتنفيذ البرنامج الوطني للبرنامج الوطني للتخلص من النباتات المائية 4. تحديد (أو تحديث) وتنفيذ البرنامج الوطني للتشجير وحماية الغابات. 5. تحديد (أو تحديث) وتنفيذ البرنامج الوطني لحماية المناطق الرطبة ومخزون الحيوانات المتوحشة (علاوة على الحظيرتين الوطنيتين لجاولينغ وحوض آركين والمحمية الطبيعة لشط طبول، يضم البلد مناطق رطبة هامة ومخزونات يمكن أن تهيأ وتصنف من أجل حماية التنوع الحيوي. يتعلق الأمر ببحيرة آلاك وبحيرة مال وبحيرة فم لكليته بحيرة أركيز وتامورت النعاج وتامورت محمودة والمخزون الغابي في العطف واحتياطي الحيوانات في العاكر وتيلمسي وقلب الريشات 6 تحديد (أو تحديث) وتنفيذ البرنامج الوطني للغرس الحراجي لاستهلاك والتصدير (أشجار الصمغ وأنواع أخرى منتجة
البرنامج الفرعي 2 : المحافظة والتسيير المستديم للموارد الطبيعية **المحور الموضوعاتي : المحافظة والتسيير المستديم للتنوع البيولوجي** **المحور الموضوعاتي : التأقلم وتخفيض التغيرات المناخية** **المحور الموضوعاتي : تسيير الشاطئ**		
الأهداف العملية	**النتائج المتوخاة**	**مؤشرات الأداء**
الهدف العملي 12: التهيئة والتسيير المستديم والتشاركي واللامركزي للغابات الطبيعة والمناطق ذات النفع القنصي للمناطق المتدهورة ذات النفع القنصي	**النتيجة 1.12** : النهوض بمقاربات وظروف أفضل مشاركة للسكان والقطاع الخاص في التسيير المستديم للموارد الطبيعة النباتية والحيوانية	**مؤشر** : ملاءمة الإطار المؤسسي والقانوني والنظامي (مدونة الغابات، مدونة البيئة ترتيبات الولوج إلى الموارد والإقطاع العقاري،إلخ) **مؤشر** : اعتماد المقاربة التشاركية ومقاربة تسيير المواطن. رسوخ التدخلات في إشكاليات التنمية المحلية وتهيئة المجال.
	النتيجة 2.12 : إعداد وتنفيذ الخطط المجازة والتهيئة والتسيير التشاركي للغابات الطبيعة والمناطق ذات النفع القنصي، للتآزر مع تسيير المواطن والتنمية المحلية	**مؤشر :** إعداد وإجازة خطط التهيئة والتسيير التشاركي على المستوى الوطني والمحلي **مؤشر** : الزيادة في المساحات المهيأة والمسيّرة باستدامة، مع مشاركة السكان **مؤشر :** زيادة الإنتاجية للنبات الطبيعي، حماية الحيوانات والمنظومات الطبيعية، وحفظ التنوع الحيوي **مؤشر** : نشر وتوزيع المعلومات العلمية والتكنولوجية المتعلقة

		بالاستغلال العقلاني للموارد الغابية والحيوانية (بما في ذلك الخرائط ونظام المعلومات الجغرافية)؛ النهوض بالتعاون الدولي في مجال تسيير الموارد الطبيعة **مؤشر**: برنامج استعادة وتأهيل المنظومات البرية والشاطئية والبحرية والمتدهورة تطبيقا للإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي ؛ البنك الوطني لحفظ البذور
	النتيجة 3.12: تعزيز حماية الموارد الغابية والحيوانية، والزيادة في الموجود من رأسمال الموارد	**مؤشر** : تنفيذ خطط تسيير وحماية المناطق الخاضعة لتهيئة تشاركية (المتابعة الحراجية، القطع الانتقائي، الطرق الواقية من الحرائق تعهد وحفظ التشكيلات ، إلخ) **مؤشر**: النهوض بالمشاتل القروية والتشجير الجمعوي والقروي والفردي والخصوصي
	النتيجة 4.12: استنهاض السكان الريفيين والقطاع الخاص للتسيير المستديم للموارد الغابية والحيوانية ومجالات النفع القنصي، ولحماية التنوع البيولوجي	**مؤشر** : المشاركة الفعالة للسكان والقطاع الخاص في جميع مراحل مسار صنع القرار المتعلق بإعداد خطط التهيئة والتسيير **مؤشر** :الترتيبات المؤسسية والقانونية والنظامية التي تحدد وتمكّن من نفاذ السكان والقطاع الخاص إلى الموارد، والاستغلال لأغراض اقتصادية طبية واجتماعية ثقافية **مؤشر** : النهوض بالمقاولات المحلية الصغرى والمتوسطة الناشطة في استغلال الغابات، ولا سيما بالنسبة لشعب المنتجات الغابية غير الشجرية.
	النتيجة 5.12: النهوض بالتعاون والشراكة في شان إشكالية التهيئة والتسيير المستديم للموارد الطبيعية، فيما بين وزارات البيئة والمياه والغابات والزراعة والمعادن والصيد والتجمّعات الإقليمية وسكان المناطق المعنية	**مؤشر** :الأداء، وإقامة إطار ومسار متعدد القطاعات والفاعلين ؛ مشاركة ومسؤولية الفاعلين الريفيين
الهدف العملي 13: حماية مدينة نواكشوط من الفيضانات	**النتيجة 1.13** : تحديد واعتماد وتنفيذ خيار الحماية للمدينة	**مؤشرات** : • إعداد وإجازة دراسة الجدوى • إنجاز وتسلم أشغال التهيئة والحماية
الهدف العملي 14: رصد وحماية الشاطئ	**النتيجة 1.14**: تحديث ومتابعة المخطط التوجيهي لتهيئة الشاطئ الموريتاني	**المؤشرات** : - تحديث المخطط الشروع في مسار تهيئة الشاطئ - ترميم الشريط الرملي
	النتيجة 2.14: تعزيز مرصد الشاطئ	مؤشر : • جهوزية المرصد

		• تكوين وتحديث قاعدة البيانات عن الشاطئ
الهدف العملي 15 : التعاون الدولي ونقل التكنولوجيات والمهارات، والإشراف على مسار الإعداد والتنفيذ لخطط التهيئة والتسيير التشاركي للموارد الغابية والحيوانية ومجالات النفع القنصي	**النتيجة 1.15** : إبراز واستغلال التآزر القائم مع المبادرات الدولية لفائدة التنوع الحيوي، وتخفيض التغيرات المناخية والتأقلم معها	مؤشر : النهوض بالتعاون الدولي في مجال تسيير الموارد الطبيعية
	النتيجة 2.15: النهوض بالشراكة بين الشمال والجنوب والتعاون شبه الإقليمي (السلس)، والبحث التنموي وتجريب الإجراءات الفنية والتكنولوجية البديلة	**مؤشر**: النهوض بالتعاون الدولي في شأن تسيير الموارد الطبيعية **مؤشر** : توسيع شبكة الشركاء الفنيين **مؤشر**: تبادل الخبرات والأساليب الحسنة
	النتيجة 3.15 :تعزيز قدرات هيئات التأطير والفاعلين المستفيدين على الصعيد البشري والفني والتنظيمي والمالي	مؤشر : مختلف التكوينات الموضوعاتية لصالح الفاعلين على أساس الحاجيات المعبر عنها مؤشر: تحسين القدرة التنظيمية للفاعلين والمستفيدين مؤشر: الزيادة النوعية والكمية للوسائل البشرية والتكنولوجية المعبأة مؤشر : رفع العوائق المالية عن المشاركة الفعالة للفاعلين الريفيين والمجموعات الإقليمية المعنية في المناطق المستهدفة
البرنامج الفرعي 3: تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف والاستراتيجيات الخاصة في الشأن البيئي **المحور الموضوعاتي** :الفضاءات الحضرية والصناعية **المحور الموضوعاتي**: تسيير المنتجات الكيماوية والنفايات **المحور الموضوعاتي** : التلوث ومخاطر الكوارث		
الأهداف العملية	**النتائج المتوخاة**	**مؤشرات الأداء**
الهدف العملي 16: تنفيذ الاتفاقات الأخرى المتعددة الأطراف (اتفاقيات، بروتوكولات معاهدات، إلخ) في مجال البيئة	**النتيجة 1.16** : المتابعة الملائمة لتنفيذ اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي في موريتانيا	**مؤشر** : التقارير الوطنية لمتابعة بروتوكول قرطاجنا حول درء مخاطر التقنيات الحيوية **مؤشر**: التقارير الوطنية لمتابعة المبادرة الدولية في شأن التصنيف **مؤشر** : التقارير الوطنية لمتابعة الإستراتيجية العالمية لحماية النباتات، والمتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجي **مؤشر**: التقارير الوطنية لمتابعة النفاذ إلى الموارد وتقاسم المنافع **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين
	النتيجة 2.16: المتابعة الملائمة لتنفيذ موريتانيا لاتفاقية التجارة الدولية المتعلقة بالمواد الكيماوية، واتفاقية الملوثات العضوية المستعصية	**مؤشر**: التقارير الوطنية لمتابعة الاتفاقية حول التجارة الدولية بالمنتجات الكيماوية **مؤشر**: التقارير الوطنية لمتابعة اتفاقية الملوثات العضوية المستعصية **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين

	النتيجة 3.16: المتباعة المناسبة لتنفيذ موريتانيا للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية – بروتوكول كيوتو	**مؤشر** : التقرير الوطني لمتابعة المؤشرات المميزة للتغيرات المناخية / بروتوكول كيوتو **مؤشر**: التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين
	النتيجة 4.16: المتابعة المناسبة لتنفيذ اتفاقية بازل حول انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود، واتفاقية باماكو حول حظر الاستيراد إلى إفريقيا، ورقابة حركة المواد الخطرة عبر الحدود وتسييرها، في إفريقيا	**مؤشر** : التقارير الوطنية للمتابعة **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين.
	النتيجة 5.16: المتابعة الملائمة لتنفيذ موريتانيا لاتفاقية رامسار حول المناطق الرطبة	**مؤشر** : التقارير الوطنية للمتابعة **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين
	النتيجة 6.16: المتابعة الملائمة لتنفيذ موريتانيا لاتفاقية فينا، وبروتوكول مونريال حول حماية طبقة الأوزون	**مؤشر** : التقارير الوطنية للمتابعة مؤشر : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين
	النتيجة 7.16: المتابعة الملائمة لتنفيذ موريتانيا لاتفاقية مكافحة التصحر	**مؤشر** : التقارير الوطنية للمتابعة **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين
الهدف العملي 17 : تنفيذ الاستراتيجيات العالمية والإقليمية الخاصة في مجال البيئة	**النتيجة 1.17** : معالجة النفايات المتحللة حيويا وغير المتحللة حيويا، ونفاذ السكان الحضريين والريفيين بصفة مستديمة إلى المنشآت الصحية ذات الجودة (السلامة الصحية وتسيير النفايات.	**مؤشر**: تصميم وتمييز وإقامة منظومات مناسبة لتسيير النفايات **مؤشر:** تصميم وتطبيق المعايير في تجهيزات تصريف البراز في المساكن، وتصريف النفايات الصلبة. **مؤشر**: محطات المراقبة لانتشار المواد المضرّة بالمياه السطحية (الشاطئية، النهرية، إلخ) والجوفية. **مؤشر** : برامج البحث للكشف المبكر عن الأخطار الكامنة ؛ الطرائق والتقنيات المناسبة في مجال معالجة وتسيير النفايات **مؤشر:** الإجراءات الفعالة ضد التفريغ العشوائي في الوسط الطبيعي للدفوق والمواد الصناعية غير المعالجة. **مؤشر** : معرفة سمات وأنماط النفايات المنزلية والصناعية والحيوية الطبية **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين.
	النتيجة 2.17: حماية وحفظ الرأسمال البيئي وتسيير التنوع الحيوي	**مؤشر :** حماية المنظومات البيئية الطبيعية **مؤشر**: تحسيس السكان جيدا حول أهمية التنوع الحيوي والمحافظة عليه

		مؤشر: زيادة النفاذ إلى الموارد الجينية في الزراعة والطب ؛ التوزيع العادل والمنصف لمنافع التنوع الحيوي. **مؤشر** : برنامج استعادة وتأهيل المنظومات البيئية المتدهورة، تطبيقا للاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي. **مؤشر** : البنك الوطني لحفظ البذور **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين.
	النتيجة 3.17: درء وتسيير الكوارث والآفات الطبيعية	**مؤشر:** خرائط الأخطار الكامنة والظاهرة **مؤشر** : إنشاء وجاهزية المرصد الوطني للكوارث والآفات الطبيعية **مؤشر**: التحليل المعمق للهشاشة **مؤشر** :إعداد وتنفذ خطط الطوارئ وتسيير الأخطار (بما في ذلك آليات التنسيق) **مؤشر** : اعتماد الإطار الإستراتيجي ؟؟؟ لخطة العمل الوطنية ؟؟؟ **مؤشر**: جاهزية خطة "بولمار" (التلوث البحري) **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين.
	النتيجة 4.17 :التسيير الفعال للنفايات السامة والخطرة والمشعة	**مؤشر** : التحرير والتحديث المنتظم والنشر لسجل المنتجات السامة والمواد الخطرة التي تمر في التراب الوطني **مؤشر**: مراقبة آثار المواد على الصحة البشرية والتأثير على البيئة. **مؤشر** : إعداد أو تحديث النظم المتعلقة بتسيير انتقال النفايات السامة والخطرة والمشعة عبر الحدود. **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين.
	النتيجة 5.17: التوازن المناخي وتسيير التلوث الجوي	**مؤشر** : النظام الوطني الفعال لجرد غازات الاحترار ؛ والبيان الوطني حول التغيرات المناخية **مؤشر** : تعزيز القدرات لدى مختلف القطاعات المعنية بمسار التغيرات المناخية مؤشر : تنفيذ آليات جديدة منبثقة عن التغيرات المناخية : ؟؟، آلية التنمية النظيفة، سوق الكربون، إلخ **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور

		والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين.
	النتيجة 6.17 : التسيير المستديم للمياه الإقليمية والدولية	**مؤشر** : تعزيز الدور الذي تضطلع به مصالح قطاع البيئة في المبادرات شبه الإقليمية المتعلقة بتسيير المياه والشواطئ **مؤشر** : تنمية وإقامة برنامج لمتابعة ورقابة نوعية المجاري المائية والشواطئ، من أجل درء مخاطر التلوث وزحف الرمال **مؤشر** : إعداد وتنفيذ برنامج لحماية الشاطئ والحوافّ الهشة للمجاري المائية **مؤشر** : إعداد وتنفيذ المعايير في تقنين الصيد البحري والقارّي. **مؤشر** : النهوض ببرامج البحث من أجل دراسة تأثير تلوث المياه على الأنواع الصيدية. **مؤشر** : تنظيم وتعزيز القدرات لدى الصيادين والفاعلين الآخرين. **مؤشر** : التشريع والقواعد الإدارية والقانونية ؛ إطار التشاور والعمل متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين.
	النتيجة 7.17: أخذ البيئة والتنمية المستديمة في الحسبان في تخطيط السياسات الوطنية والقطاعية والحضرية والريفية	**مؤشر** : مراجعة وملاءمة المخططات التوجيهية للتهيئة الحضرية
	النتيجة 8.17: الأخذ الفعلي في الحسبان لإستراتيجية الحماية البيئية والتنمية المستديمة في إستراتيجيات الاستغلال النفطي والمعدني	مؤشرات : • تعميم دراسة الأثر البيئي في الاستراتيجيات والبرامج التنموية طبقا للقانون الإطاري للبيئة • إقامة نظام للرقابة المستمرة على تأثير نشاطات الاستغلال المنجمي عموما والنفطي على وجه الخصوص.

جزء البرنامج رقم 4: تقوية القدرات الوطنية لمتابعة وتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة، ملاحظات وتقييم الآثار والتأثيرات على البيئة في موريتانيا **محور عرضي: متابعة وتقييم و ميكانيزمات تسيير خطة العمل الثانية للبيئة** **محور عرضي: معلومات تهذيب، اتصالات ونظام المعلومات البيئية** **محور عرضي: التقييم البيئي**		
الأهداف العملية	**النتائج المنتظرة**	**مؤشرات قياسية**
الهدف العملي 18: تعريف وتنفيذ بنيات، أعضاء و ميكانيزمات للإشراف، للتنسيق ولمتابعة تنفيذ أنشطة للوزارة المكلفة بالبيئة	**نتيجة 18–1:** أنشئت اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة لتعمل على الإشراف على الأنشطة وتنسيقها	**مؤشرات:** اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة(ل,و,ت,م) أنشئت واتخذت شرعيتها من القانون ,,,,,الخاص بمدونة البيئة **مؤشرات:** الوسائل الوظيفية لهذه اللجنة مضمونة بشكل دائم عبر ميزانية الدولة ومساهمة الشركاء الفنيين والماليين عبر البرامج والمشاريع(le REDD)
	نتيجة 18–2: أنشئت لدى	**مؤشرات:** أنشئت الوحدة أو أعيد

	الوزارة المكلفة بالبيئة وحدة عملياتية لتنسيق ومتابعة–تقرير تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة وخصصت لها وسائل ملائمة للقيام بوظائفها	تفعيلها وبدأت عملها
	نتيجة 18–3: الفاعلين الدوليين وغير الدوليين للطرق متعددة القطاعات ومتعددة الفاعلين وآليات التشاور وصناع القرار محددين و وظيفيين على المستوى الوطني، الجهوي والإقليمي	**مؤشرات:** المجموعات متعددة القطاعات أنشئت و معترف بها شرعيا، بنيويا ووظيفيا(على المستوى الوطني، الجهوي والإقليمي) **مؤشرات:** المجموعات الموضوعية للعمل القطاعي أنشئت وتعمل لتترجم تداخل البيئة مع قطاعات الزراعة، الماء والغابات، المياه، المعادن الصيد و الصناعة...
	نتيجة 18–4: ضمان المتابعة الوطنية، الجهوية والإقليمية لتطوير الظروف البيوفيزيائية	**مؤشرات:** العوامل البيوفيزيائية و الاجتماعية الاقتصادية وتفاعلها بشكل أحسن

	والاجتماعية الاقتصادية وكذلك الهشاشة المصاحبة	طرق القرار محسنة **مؤشرات:** آلية لامركزية(حتى مستوى التجمعات المحلية) متابعة ملحقة بعضو تنسيق وطني **مؤشرات:** إجراءات جمع و تجريد، معالجة، تنفيذ ونشر معلومات عن تنفيذ البرنامج **مؤشرات:** إجراءات التقييم الداخلي والخارجي وتحليل وتحويل مباحث البرنامج على رأس المال المنتج للمخططات الحيوية، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية(المتابعة الداخلية يضمنها عضو المحاسبة في الوزارة المكلفة بالبيئة، الإجراء سيشرف عليه وزارة البيئة، والمتابعة الخارجية أنجز تطبقا لإجراءات الشركاء الفنيين

		والماليين المتدخلين **مؤشرات:** نظام متابعة تأثيرات البرنامج وضعت ونسقت بواسطة وحدات المتابعة والتقييم للخطة الوطنية للبيئة على مستوى وزارة البيئة
الهدف العملي 19: مراقبة وتقييم الآثار والتأثيرات للأنشطة المنجزة للبيئة	**نتيجة 19–1:** إنشاء نظام معلومات كمصادر أولية(الحالة الراهنة) و تطور للظروف البيوفيزيائية و الاجتماعية الاقتصادية	**مؤشرات:** تقارير قطاعية عن الحالة الراهنة وتقييم الحاجات **مؤشرات:** شباك مؤشرات التأثير والقياس لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة
	نتيجة 19–2: التداخل بين العوامل وآثارها معروفة	**مؤشرات:** تداخل بين التأقلم مع التغيرات المناخية و التخفيف من الجفاف و تأجيل حالة المناطق المتدهورة المعروفة
	نتيجة 19–3: تعاون علمي وفني وتقاسم المعارف	**مؤشرات:** آلية فعالة لتقاسم المعارف(بما فيها المعارف التقليدية) وضعت على عدة مستويات

		مؤشرات: شبكات ومؤسسات علمية مقتدرة في مجال تدهور البيئة ستساعد على تنفيذ الأنشطة
	نتيجة 19-4: النظام الوطني للاختبار القياسي ولتقييم تنفيذ خطة العمل الثانية للبيئة وضعت على.....	**مؤشرات:** شباك المؤشرات متجانس وضعت تأثيرات وقياسات لتنفيذ خطة العمل **مؤشرات:** تقارير التقدم بقياس يدل على نظام التقرير prais

6-2-5- المرحلة 5: تقييم تكلفة عمليات تخطيط الاستثمارات وتمويلات خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة..... قيد الانجاز ستنتهي بعد الورشات الجهوية و حصيلة اجتماع تبادل الآراء بين الوزارة المكلفة بالبيئة والشركاء الفنيين والماليين في المسودة 3 لخطة العمل الوطنية الثانية للبيئة		
تكاليف عمليات تخطيط الاستثمارات		
العمليات	**التكاليف (1000 دولار)**	**تخطيط الاستثمارات السنة**

تعريف وتنفيذ فعلي للطرق متعددة القطاعات ومتعددة الفاعلين		1	2	3	4	5	ملاحظات				
مجموع المرحلة 1											
إنشاء رؤية											
تنمية قدرات فاعلين وطنيين عن طريق التكوين											
مجموع المرحلة 2											
تقييم الحاجات عن طريق وضع قدرات وطنية للإشراف على خطة العمل الوطنية الثانية											
تقييم الحاجات بإنشاء رؤية وتقوية قدرات فاعلين بواسطة التكوين											
تقييم الحاجات من ناحية حفظ وترميم البيئة المتدهورة											
تقييم الحاجات من ناحية تقييم وتسيير مستديم للموارد الطبيعية(النظام البيئي الغابوي والرعوي)											

المتدهور												
تقييم الحاجات من ناحية تقوية قدرات الخدمات رصد ومتابعة نتفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة												
مجموع المرحلة 3												
جزء البرنامج 1:												
العمليات	**التكاليف (1000 دولار)**	**تخطيط الاستثمارات السنوات**										
		1	**2**	**3**	**4**	**5**	**ملاحظات**					
إنشاء رأس مال منتج من الأراضي المتدهورة والخاضعة للتعرية المائية و الريحية بهدف تحسين القدرة الزراعية الرعوية												
إصلاح وترميم تربات متدهورة بهدف تزايد محتواها من المواد العضوية وخصوبتها												
إنشاء رأس مال منتج من الأراضي المتدهورة ..... بهدف تحسين محتواها الزراعي												

الغابوي											
ترميم التنوع البيولوجي ورأس المال المنتج لأراضي متنوعة التدهور بهدف تحسين قدراتها الزراعية الرعوية و متعلقة بالصيد											
مجموع جزء البرنامج 1											
جزء البرنامج 2:											
العمليات	**التكاليف (1000 دولار)**	**تخطيط الاستثمارات السنوات**					**ملاحظات**				
		1	**2**	**3**	**4**	**5**					
تهيئة وتسيير مستديم، تشاركي و لامركزي لغابات وطنية ومناطق متدهورة وذات صيد مهم											
تعاون دولي، نقل التكنولوجيا والمعرفة و السيطرة على طرق إنجاز وتنفيذ مخططات تهيئة و تسيير تشاركي لموارد نباتية وحيوانية ومجالات مهمة من											

ناحية الصيد											
مجموع جزء البرنامج 2											
جزء البرنامج 3											
العمليات	**التكاليف (1000 دولار)**	**تخطيط الاستثمارات السنوات**									
		1	**2**	**3**	**4**	**5**	**ملاحظات**				
تنفيذ معاهدات أخرى متعددة الجوانب(اتفاقيات، بروتوكولات، معالجات....) خاصة بالبيئة											
تنفيذ استراتيجيات عالمية وإقليمية خاصة بالبيئة											
مجموع جزء البرنامج 3											
جزء البرنامج 4											
العمليات	**التكاليف (1000 دولار)**	**تخطيط الاستثمارات السنوات**									
		1	**2**	**3**	**4**	**5**	**ملاحظات**				
تعريف تنفيذ بنيات، أعضاء و ميكانيزمات الإشراف، التنسيق ومتابعة تنفيذ الأنشطة											

ملاحظات وتقييم آثار وتأثيرات الأنشطة المنجزة للبيئة												
مجموع جزء البرنامج 4												
جزء مجموع المرحلة 4												
المجموع العام												

تخطيط تمويلات(للإنجاز)												
مصادر التمويل	**التكاليف (1000 دولار)**	**تخطيط التمويلات السنوات**										
		1	**2**	**3**	**4**	**5**	**ملاحظات**					
1 تقدير التمويلات الوطنية												

2 الإلحاح على التمويلات الدولية													

6-2-6- المرحلة 4: البحث عن الشراكة والتمويلات

الهدف العملي 20: تحريك الموارد(خاصة المالية) الضرورية لصالح تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة عبر الشراكة الفعلية بين الشركاء الوطنيين والدوليين

نتيجة 20-1- ضمان الشرط الضروري لتحريك الموارد وللشراكة الفنية والمالية

- مؤشرات قياسية: إرساء سياسة وطنية(DSRP) ودولية(التعاضد مع المبادرات الدولية للبيئة ومع الاستراتيجيات الخاصة بالبيئة في خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة

نتيجة 20-2- تمت المراحل الأربعة المميزة للخطوة المنهجية لتحريك التمويلات و للشراكة الفنية والمالية

- مؤشرات قياسية:

المرحلة الأولى: تمويل الدراسات التكميلية

قبل كل بحث عن التمويل، المانحين أو الشركاء، يلزم في كل المشاريع لجزء برامج خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة:

- دراسة الجدوائية التقنية والاقتصادية
- دراسة المردودية الاقتصادية والمالية
- دراسة التأثيرات البيئية والاجتماعية الاقتصادية

إنجاز دراسات تكميلية–احتمال تحيين تكاليف البرنامج

- البدء بالدراسات المتعلقة بالمشاريع ذات الأولوية

المرحلة الثانية: تصنيف المشاريع في أربعة أصناف:

- مشاريع ذات مردودية على المدى القصير والمتوسط(PR)
- مشاريع ليست لها مردودية على المدى القصير و المتوسط(PNR)
- مشاريع ذات تأثيرات بيئية ملموسة وقابلة للقياس(PIE)
- مشاريع لها تأثيرات اجتماعية اقتصادية ملموسة وقابلة للقياس(PISE)

المرحلة الثالثة:استهداف مصادر مالية ومانحين وشركاء ماليين

تصنيف مصادر التمويل	أصناف مشاريع خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة			
	PR	PNR	PIE	PISE
الوطنية				
1 1 –الدولة(ميزانية الاستثمار)				
1 2 –الدولة(PPTE et assimilé)				

1 3 –الدولة(قروض .....)				
1 4 –تجمعات لامركزية				
1 5 –مجتمع مدني/منظمات غير حكومية				
1 6 –القطاع الخاص الوطني				
1 7 –القطاع الخاص و PPP				
2 – الدوليين				
2 1 –العون العمومي في التنمية(تعاون متعدد الجوانب) صندوق البيئة/ الاتحاد الأوربي، FEA/UE				
2 2 –عون عمومي في التنمية(التعاون الثنائي) الوكالة الفرنسية للتنمية، التعاون الالماني، SNV				
2–3–تعاون لا مركزي				
2–4 – قطاع خاص أجنبي			MDP/	
2–5– قطاع خاص أجنبي/PPP			MC4	
			FEM	
			GEF	
			PNUD	

3 – إقليمي CEWAC				

المرحلة الرابعة: صياغة، تعهد و متابعة عريضة مالية و تشاركية

- يتم التخلي عن مشاريع ليست لها مردودية وليس لها تأثير بيئي ملموس أو تأثيرات اجتماعية اقتصادية ملموسة لأنها ليست واضحة الرؤية
- المشاريع ذات تأثيرات بيئية ملموسة وقابلة للقياس(PIE) و المشاريع التي لها تأثيرات اجتماعية اقتصادية ملموسة وقابلة للقياس(PISE) و المشاريع التي ليست لها مردودية على المدى القصير و المتوسط(PNR) أو اجتماعية اقتصادية مسجلة في برنامج الاستثمار العمومي للدولة و إطارات النفقات على المدى القصير والمتوسط(CDMT)
- بالنسبة للمشاريع الموضوعية لخطة العمل الوطنية الثانية للبيئة، فإن وزارة البيئة هي التي ستضمن إتقان إنجاز الدراسات(المذكورة أعلاه) وإخضاعها لطلب التمويل عبر ميزانية استثمار الدولة
- على العكس، بالنسبة للمشاريع القطاعية الخاصة بخطة العمل هذه، حيث أن كل وزارة قطاعية(وزارة البترول، المعادن، الصيد و الاقتصاد البحري، الصناعة...) تضمن إتقان إنجاز الدراسات(المذكورة أعلاه) بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالبيئة وإخضاعها لطلب التمويل عبر ميزانية استثمار الدولة
- أما تمويل المشاريع التي ليست لها مردودية على المدى القصير و المتوسط (PNR) و المشاريع ذات التأثيرات البيئية ملموسة وقابلة للقياس(PIE) و المشاريع التي لها تأثيرات اجتماعية اقتصادية ملموسة وقابلة للقياس(PISE) عبر صناديق PPTE فستمر حتما بتسجيل مشاريعها في DSRP و إطارات النفقات على المدى القصير والمتوسط(CDMT)

نتيجة 20–3– إنشاء خبرة وطنية في مجال تحريك الموارد والشراكة

- **مؤشرات القياس:** ورشات و ملتقيات لإعلام وتكوين فاعلين وطنيين للسيطرة على طرق ومعايير النفاذ إلى المصادر المحتملة لتمويل قطاع البيئة

نتيجة 20-4- وضع موارد مالية، فنية وتكنولوجية في متناول موريتانيا ذات صلة بخطة العمل الوطنية الثانية للبيئة

- **مؤشرات:** توسيع مستوى تعدد التمويلات والشراكة جاهز بالنسبة لمكافحة التصحر ولتدهور البيئة
- **مؤشرات:**أخذ في الحسبان خطة العمل هذه في السياسات والإجراءات الوطنية والدولية لصالح التنمية، لخفض الفقر، للحكامة البيئية وللتنمية المستديمة

6-2-7- المرحلة 7: تنفيذ، تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة

أ -إرساء سياسة لخطة العمل الوطنية الثانية للبيئة

تسجل خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة، في المقام الأول، في إطار الإستراتيجية العشرية، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر(SD UNCCD) التي تشكل مرجعا للأهداف الإستراتيجية و العملياتية و للنتائج المنتظرة

رؤيتها و أهدافها العامة تتفق مع التنمية المستديمة، أهداف الألفية للتنمية والتقليل من الفقر في موريتانيا

كما تترجم إعادة تبني السياسات القطاعية في موريتانيا بالمقارنة مع إطار السياسة والإستراتيجية الوطنية الخاصة بالإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة. كما تأخذ في الحسبان السياسات القطاعية في علاقتها الوثيقة مع البيئة: خطة العمل القطاعية الماء والصرف الصحي، وثيقة سياسة و استراتيجيه تنمية القطاع الريفي، وبشكل خاص تجانس السياسات الغابوية وتسيير البيئة في الدول الأعضاء في مكافحة الجفاف في الساحل...

تشكل خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة أحسن إطار لتجمع، لبنيات، لتجانس أنشطة مكافحة تدهور البيئة التسيير المستديم للموارد الوطنية في موريتانيا ل:

- خفض تكاليف صفقات للحكومة، نظام الأمم المتحدة و الشركاء الآخرين والمانحين الثنائيين والمتعددة الأطراف
- تأكيد التنسيق بين الحكومة و الوكالات/الصناديق/البرامج
- تعطيل تعقيد قواعد الإجراءات و تكرار وثائق السياسة البيئية
- حذف تباين و تكاثر وثائق البرنامج
- تحسين المساءلة والشفافية على مستوى الموارد والنتائج

– تحسين بشكل نهائي الآثار، التأثيرات وديمومة ثمار عون التنمية

ب **آلية تنسيق وتسيير خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة**

ب–1– **المستوى السياسي:**

تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة تدخل في مقاربة برنامج التشاور و التشارك لإشراف و تنفيذ الإستراتيجية العشرية، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر(SD UNCCD)على مستوى الجمهورية الإسلامية الموريتانية

على مستوى السياسة، هذا التنفيذ يسجل في الإطارات المؤسسية الوطنية لميكانيزمات التنسيق الخاصة للحكومة لمتابعة المسائل البيئية من جهة و لخفض الفقر وهشاشة السكان(أهداف الألفية للتنمية) من جهة أخرى

صاحب تنفيذ عمل خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة عبر اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة(CNEDD) بوصفه عضو متعادل التمثيل يقع تحت وصية الوزارة المكلفة بالبيئة، هذه اللجنة تخصص سلطة وطنية للبيئة تعمل لصالح الجمعية العامة و أمانة دائمة في الوزارة المكلفة بالبيئة

تكون اللجنة الوطنية للتنمية المستديمة أول إطار للتشاور والتنسيق متعدد القطاعات ومتعدد الفاعلين في خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة لموريتانيا، تخصص شرعية سياسية، مؤسسية، قانونية و تنظيمية

تقبل اللجنة الوطنية للتنمية المستديمة برنامج العمل وتقارير التنفيذ الخاضعة لعضوها التنفيذي(الأمانة الدائمة)

مكتب الأمم المتحدة وعبر المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة يضمن التداخل بين الحكومة وشركاء فنيين وماليين لموريتانيا فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية العشرية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

الموارد الضرورية لقيام هذه اللجنة بوظائفها ستأتي من مخصصات الدولة ومساهمات متوقعة من شركاء في التنمية، كما يجب أن تستفيد من وسائل مبادرة خفض انبعاث قطع الغابات وتدهورها(REDD+5) بالنظر إلى مجال نشاطها الأوسع من +REDD

ب–2– **المستوى العملي:**

الأمانة الدائمة للجنة الوطنية للتنمية المستديمة تكون أول بنية عملية لتنسيق وتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة على المستوى الوطنين هذه الأمانة العامة بوصفها تدير قروض للجنة الوطنية للتنمية المستديمة ، تساعد على التسيير المحاسبي و لأشخاص الدعم، و الأهم أن هذه الأمانة سواء كانت كيان مرئي و تخصص وسائل رزق بوصفها بنية عملية(بشرية، لوجستيكية و مالية)

الأمانة الدائمة تدعم مجموعات العمل متعددة القطاعات ومتعددة الفاعلين التي تشكل إطارات دائمة للتشاور لأخذ وتنفيذ القرارات و لتنفيذ ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة

مجموعات العمل هذه ستركز أيضا على المواضيع البيئية، خاصة التداخل بين وزارة البيئة والوزارات الأخرى(الزراعة، المياه و الغابات، المعادن، الصيد، الطاقة...)

الأمانة الدائمة التي توجة الأمانة الدائمة للجنة الوطنية للتنمية المستديمة ستوضع على رأس الوحدة الوطنية لتسيير البرنامج(UNGP) المكلفة بدفع ومتابعة وتقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة على الأرض

هذه الوحدة(UNGP) في مأموريتها العامة يضمن التنسيق الأستراتيجي والفني لأنشطة الوحدات الجهوية(URGP) و الإدارية(UDGP) لتنفيذ ومتابعة وتقييم تجميع النتائج ستدعم على الميدان بمصالح لامركزية ل MDSEDD

يترأس الوالي الوحدة الجهوية لتسيير البرنامج(URGP) وتضمن في مأموريتها تضمن الاتصال بين المستويات الاستراتيجية والعملية، المتابعة الفنية للتنفيذ، تحليل مطابقة الملفات، وصول المعلومات للسلطات الإدارية، أخذ المصالح الفنية الجهوية لمسؤوليتها، برامج، مشاريع ومنظمات غير حكومية للمنطقة، رؤساء التجمعات الإقليمية أو الأمناء العامون للجان المحلية للتنمية(CCD). تضمن الأمانة العامة بواسطة رئيس المصلحة الجهوية للبيئة، الذي تتمثل مأموريته في تنسيق البرامج، تنفيذ الأنشطة للوصول إلى نتائج على المستوى الجهوي و تحريك إجراءات المتابعة والتقييم.

تضم الوحدة الجهوية لتسيير البرنامج في طاقمها مسؤول، وهو إطار بمستوى عال له خبرة في مجال البيئة

الوحدات الجهوية والمحلية لتسيير البرنامج(URGP, ULGP) تكون بوصفها المهيمن، لجان محلية للتنمية (CCD) تضمن تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة.يتمثل دورها في دفع، تنسيق، ودعم تنفيذ البرنامج بما فيه قبول الملفات مع توضيح أو تنوير مجموعات الدعم الاستشاري التي تتكون من مجموع البرنامج، مصالح فنية للبيئة وأخرى للمنظمات غير الحكومية

المجلس القروي للتنمية(CVD) سيكون البديل عن للجان المحلية للتنمية(CCD) على مستوى القريات ويضم ممثل عن تجمعات التنمية المحلية وأشخاص يشكلون مصادر، أعضاء هذا المكتب يتم اختيارهم بالاتفاف أو الانتخاب

ب-3- **نمط التسيير:**

لضمان التعاضد والتداخل الضروري في عدة حالات من خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة، فإن أنماط من التسيير متوازية(تحتاج للتدقيق) يمكنها أن تطبق مع قبول للجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة، الوكالة أو الشريك يلزمه أن يقيم مع وزارة البيئة تقارير معنوية ومالية تبعا لمخطط المتابعة والتقييم وإخضاعها لهذه اللجنة

الأمانة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة(CNEDD) ستضمن و ستأخذ في الحسبان كل الأبعاد الأخرى المرتبطة بالتنفيذ نجاح أنماط التسيير الموزعة فيما بينها، إنشاء ميزانيات مختلفة، المحاسبة، الاتصالات و الحسابات

الأمانة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة ووحداتها الوطنية، الجهوية و الإدارية لتسيير برنامج خطة العمل الخاصة بالبيئة ستساهم بدعم من وحدات مهنية في :

- المساعدة على الحكم الرشيد في المجال البيئي ومكافحة تدهور البيئة البرية والبحرية، بما فيها أنشطة الاتصالات، الإعلام و التحسيس بتحديات وأهداف هذه الخطة
- الحث على الإمكانيات التنظيمية و الفنية للقطاع الخاص واستعمالات السكان للمصادر الطبيعية، ووضع أطر تنظيمية وتشاور على المسائل(مجموعات موضوعية قطاعية)
- تنظيم و متابعة أنماط النفاذ و استغلال الأراضي و الموارد النباتية والحيوانية، المتعلقة بالصيد، المائية لتصحيح أو تخفيف التطبيقات السيئة
- دعم مجلس السكان والقطاع الخاص لضمان أحسن تسيير مستديم للموارد
- إنشاء، تسيير و نشر قاعدة معلومات للقياسات و للتأثيرات تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبيئة
- إنجاز تقارير للمتابعة والتقييم

- تنسيق وإنجاز دراسات ضرورية
- تنسيق ومتابعة تنفيذ استراتيجية تحريك الشراكة والتمويلات

الأمانة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة و التنمية المستديمة(CNEDD) ستهتم وتسهر في تطبيق برنامجها على السكان الأكثر فقرا و الأكثر انحباسا من الناحية الجغرافية، كما ستهتم أيضا بالسكان وبالمناطق و الإحياء وبتنميتها الاقتصادية وستأخذ في الحسبان المسائل البيئية العالقة.